النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

● العدد: 533 من 7 إلى 13 دجنبر 2023 - الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس ● المدير المسؤول : جمال براجع ● مدير النشر: الحسين بوسحابي ● رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

العمل النقابي بالمغرب بين واقع التشرذم وضرورة الوحدة

كلمة العدد

البديل الاشتراكي هو الحل لأزمات الرأسمالية

لعل معركة الأفكار من أخطر المعارك التي تخوضها الرأسمالية ضد الشعوب. وترتكز هذه المعركة إلى السعي لإقناع الشعوب أن "ليس هناك بديل" كما طرحت ذلك ماركريت تاتشر. وهي تعني بذلك أن لا بديل عن الرأسمالية.

ورغم كون الرأسمالية تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وقيمية عميقة ومستدامة ووصلت إلى مستوى من التعفن لم يسبق له مثيل، فإن الخطير في الأمر أن أغلب القوى اليسارية استبطنت مقولة أن لا بديل عن الرأسمالية حيث أنها، حتى حين تتكلم عن الاشتراكية، فإنها لا تربطها بالقضاء على الرأسمالية، بل تختزلها فقط في العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة والسلام... وكأن العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة والسلام الحقيقيين ممكنون في ظل الرأسمالية، خاصة في فترات تعمق أزمتها، التي تقوم، بالعكس، على الاستغلال المباشر للطبقة العاملة والغير مباشر للفلاحين والكادحين عموما وعلى الفوارق الطبقية وعلى الاستفادة من التمايزات الجنسية والإثنية والدينية وغيرها لتكثيف استغلال الطبقة العاملة وتقسيم صفوفها وتفتيت الدول وأيضا نهب الخيرات الطبيعية وإشعال الحروب، بل إنها فاقمت الفوارق الطبقية إلى أقصى الحدود وميعت الديمقراطية التي أصبحت مجرد لعبة انتخابية تتحكم فيها الرأسمالية من خلال آلتها الدعائية الأخطبوطية وسيطرتها الاقتصادية، بل لجوئها، حين يشتد الصراع الطبقي، إلى التعرية عن وجهها الفاشي البشع وحين تفقد تحكمها، إلى مختلف أشكال الحرب العنيفة كما في سوريا أو "الناعمة" كما في فينزويلا مثلا (الحصار، العقوبات الاقتصادية، محاولات اختراق الجيش والقيام بمحاولات انقلابات العسكرية...).

تناضل الشعوب ضد الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة للرأسمالية على حياتها. غير أن النتائج، غالبا، ما تكون محبطة لأن نضالها لا ينصب على المصدر الحقيقي لتعاستها ومعاناتها (الرأسمالية). هكذا تخسر الشعوب وقوى اليسار معاركها التكتيكية ضد الرأسمالية لأنها لا تربطها بمعركتها الإستراتيجية التي هي القضاء على الرأسمالية وبناء الاشتراكية. هكذا فإن أحد أهم أسباب الضعف المزمن لليسار يكمن في كون أغلب مكوناته لم تعد مؤمنة بضرورة تجاوز الرأسمالية وبالتالي ضرورة العمل المكثف والطويل النفس من أجل استرجاع الاشتراكية، كبديل للرأسمالية وليس كنوع من أنواع الاشتراكية-الديمقراطية، بريقها.

إن ربح هذه المعركة يتطلب ما يلي:

- أولا وأساسا، استرجاع الطبقة العاملة، باعتبارها موضوعيا الطبقة النقيض للبرجوازية، دورها الحاسم في الصراع من أجل القضاء على الرأسمالية وبناء الاشتراكية. وهو ما يتطلب أن يصبح بناء أدوات الصراع الطبقي للطبقة العاملة (النقابة لقيادة معاركها الاقتصادية والمجالس العمالية كتعبير عن وحدتها والحزب وجبهة الطبقات الشعبية لقيادة معاركها السياسية والفكرية) مهمة مركزية وآنية لا تقبل أي تردد أو ارتخاء أو تأجيل.

- ثانيا، العمل المستمر لفضح ألاعيب الرأسمالية للحفاظ على هيمنتها وتعرية ديمقراطيتها التي هي في الواقع دكتاتورية الطبقة السائدة البرجوازية ورأس رمحها الرأسمال المالي الاحتكاري الذي فهم أن ديمقراطيته المرتكزة إلى تناوب شكلي بين يمين و"يسار" اشتراكي-ديمقراطي قد شاخت ويعوضها بشعبوية يمينية شبه فاشستية توهم الشعوب أن مصدر شقائها هو الآخر الضعيف (المهاجر، الأقليات الاجتماعية أو الدينية...) و/ أو الخدمات الاجتماعية العمومية التي تعتبرها غير فعالة ومرتعا للتبذير والأحزاب والنقابات التي تعتبرها فاسدة وأن الخلاص سيأتي من قائد ملهم قوي. وقد تقبل أيضا، إذا فرض ميزان القوى ذلك، بالشعبوية اليسارية التي تريد تجاوز الأحزاب وتركز على القائد الفذ وترى الخلاص في العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة دون المساس بالرأسمالية. وهي بذلك تزرع الأوهام وسط الجماهير والتي تؤدي الشعوب ثمنها غاليا.

- ثالثا، التصدي للقيم البرجوازية (الفردانية، الجشع، المنافسة الغير شريفة، هوس الاستهلاك...) وتسييد بدلها قيم التضامن والتعاون والعمل الجماعي والأممية، هذه القيم التي تقضي على الاستيلاب.

- القيام بتقييم موضوعي لتجارب بناء الاشتراكية يفند إدعاء المفكرين البرجوازيين أن الاشتراكية غير قابلة للحياة وتبيان أن شروطا موضوعية وذاتية محددة هي التي أدت إلى الفشل المؤقت لبنائها.

ضيف العدد: كيم بوكس

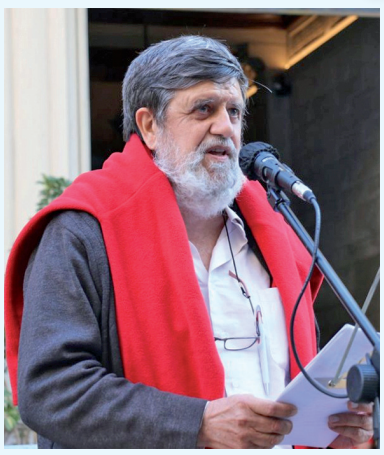

إن تجربتي على مدى 60 سنة من النضال النقابي والسياسي تؤكد حاجة الطبقة العاملة إلى التنظيم النقابي والسياسي.

كل الدعم للشعب الفلسطيني ولمقاومته الباسلة، كل الدعم لنضالات الشغيلة التعليمية بالمغرب 2

إسقاط مرسوم النظام الأساسي معركة سيادة وطنية 6

المقاومة تخوض معركة الدفاع الهجومي الظافرة رغم محارق العدو في قطاع غزة 11

في نقد الفكر اليومي للشغيلة التعليمة بالمغرب 12

www. annahjaddimocrati. org annahjad@gmail. com السحب: Anté Prima

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير -عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط - الهاتف: 0668671174 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

حزب النهج الديمقراطي العمالي:

"كل الدعم للشعب الفلسطيني ولمقاومته الباسلة، كل الدعم لنضالات الشغيلة التعليمية بالمغرب"

عقد المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعه العادي يوم الجمعة 1 نوفمبر 2023 وبعد مناقشة الوضع السياسي ومميزات الوضع الطبقي والجماهيري الحالي وقف عند القضايا التالية :

1) اعتبار مشروع القانون المالي قانون الكتلة الطبقية السائدة يكرس الخوصصة والتفقير والغلاء ويكرس التبعية:

– يعكس القانون المالي استمرار وتعميق نفس التوجهات السياسية الطبقية للنظام وللكتلة الطبقية الحاكمة التي تكرس الفوارق الطبقية والغلاء وضرب صندوق المقاصة، وتعمل على تصفية الحقوق والخدمات الاجتماعية العمومية (الماء والكهرباء الصحة والتعليم ...) عبر الخوصصة ، وتستبيح بلادنا للرأسمال والشركات الأجنبية بما فيها الصهيونية التي تكرس التبعية والاستغلال والصهينة ، وتكتوي بنار هذه السياسات اللاشعبية الطبقة العاملة والجماهير الشعبية مما يفرض ضرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وتقوية الحركة النقابية والجبهات المناضلة والاستمرار في النضال على كافة الواجهات لفضح هذه المخططات الطبقية وإسقاطها .

2) يعتبر قضية التعليم وحراكه الحالي يدخل في صميم الصراع الطبقي من أجل تعليم شعبي ديمقراطي :

– يثمن حزب النهج الديمقراطي العمالي الحراك التعليمي الذي فرض إعادة ملف التعليم إلى طاولة المفاوضات من أجل حقوق نساء ورجال التعليم ومن أجل المدرسة العمومية.

– يحيي الروح النضالية الوحدوية العالية للحراك، ويدعو إلى استمرار اليقظة من محاولات تفكيك وحدة الشغيلة التعليمية وكفاحها في الدفاع عن الوظيفة والمدرسة العموميتين ومن أجل إلغاء التعاقد وحماية مجانية المدرسة ووحدتها وجودتها ورفض الخوصصة فيها ،وحماية برامجها ومناهجها من تمرير المخططات الطبقية الرجعية وإملاءات وتوصيات البنك الدولي ،وصفقات منظمة التجارة العالمية والاملاءات الخارجية التي تعمل على تسليع التعليم وربطه بالأجندات التبعية .

– يدين أساليب القمع والترهيب من محاكمات للأساتذة واقتطاعات للأجور وقطع الأرزاق والتجويع وتجنيد الغير العاملين في القطاع لتعويض المضربين كمحاولات ابتزازية للمضربين لمحاولة كسر معركتهم.

– يدعو القوى التقدمية والديمقراطية المناضلة إلى بلورة رؤية موحدة لمقاومة ما يستهدف المدرسة العمومية من مخططات طبقية تصفوية.

– يدعو إلى استنهاض دور الحركة الطلابية وإعادة بناء منظمتها العتيدة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب على أرضية مبادئها التاريخية لتلعب دورها في معركة النضال من أجل تعليم شعبي ديمقراطي

3) يعتبر حزبنا القضية الفلسطينية قضية تحرر وطني ضد الاستعمار والتحالف الصهيوني الامبريالي الرجعي ،فقد عرت المقاومة الفلسطينية الموحدة، بعد عملية طوفان الأقصى، من جديد الطبيعة الاستعمارية للكيان الصهيوني وخلفية وأهداف الاحتلال وأساليب التطهير العرقي والتواطؤ الامبريالي الرجعي لتصفية القضية الفلسطينية عبر التطبيع .

كما يدين حزبنا استمرار النظام المغربي في الحفاظ على علاقته مع الكيان الغاصب رغم ما يجري من جرائم حرب وتطهير عرقي في غزة وباقي الأراضي الفلسطينية ويدعو إلى المزيد من الضغط الشعبي والنضال الوحدوي لإلغاء التطبيع بشكل رسمي وتجريم كافة أشكاله وتجفيف مخططات الصهينة بكافة أشكالها ببلادنا.

4) يتضامن مع كافة النضالات العمالية والشعبية ويدعو إلى دعمها والإنخراط فيها (مثل المعركة العمالية للتعاونية الفلاحية كوباك ، سيكوميك ، تنسيقية بناء وتعبيد الطريق الإقليمية بتاسريرت الشغيلة الجماعات المحلية...).

المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي

الجمعة 1 نوفمبر 2023

الجامعة الوطنية للتعليم FNE تدعو لاضراب ومسيرات خلال العطلة البينية

استعرض المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي، في اجتماعه الاثنين 4 دجنبر 2023، مستجدات الساحة التعليمية وتطورات المعركة الاحتجاجية الوحدوية المتواصلة للشغيلة التعليمية في أسبوعها السادس، والتي تواجَه من طرف الحكومة ووزارة التربية، من جهة بالإمعان في تعنتهما وتسويفهما للوهم والمغالطات والدعاية الإعلامية المُغرضة والاستمرار في تسويق نفس خطاب الأيدي المفتوحة للحوار وإطلاق الوعود الزائفة لتأليب الرأي العام الوطني ضد نساء ورجال التعليم، ومن جهة أخرى، بتكريس سياسة التجويع والابتزاز والانتقام بالتعدي السافر والمُخزي على أجور المضربين/ات وأسرهم، مما يُعبر عن قمة التهور ولا مبالاة المسؤولين وتعاطيهم اللامسؤول مع تمدرس بنات وأبناء الشعب المغربي، وغياب الإرادة الحقيقية والسياسية لديهم لإخراج قطاع التعليم من وضعية الانفجار والاحتقان، وبالتالي، الاستمرار في سياسة التدمير الممنهج للتعليم العمومي إرضاء للمؤسسات الدولية الامبريالية ولجشع الرأسمالية في تسليع الخدمات العمومية وفي مقدمتها قطاع التعليم. إن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE:

1. يهنئ نساء ورجال التعليم على انخراطهن/هم القوي والوحدوي في معركة الكرامة ورد الاعتبار، ويحييهم على إصرارهن/هم على تكسير كل محاولات إجهاض المعركة النضالية رغم التجويع والتهديد وتوظيف الإعلام وتكالب الأقلام المأجورة لتخوينهن/هم وتحميلهن/هم مآل الموسم الدراسي المفتوح على المجهول؛

2. يشجب محاكمة مناضلي التعليم العالي بسبب وقفة احتجاجية بـ CNRST بالرباط ويطالب بوقف المتابعات ضد المحتجين/ات؛

3. يعتز بالروح الوحدوية لـ "التنسيق الوطني لقطاع التعليم" والتنسيق الميداني مع باقي التنسيقيات، ويؤكد على انخراط FNE في كل المحطات التنظيمية والاحتجاجية وتمتين كل أشكال التضامن والوحدة دفاعا عن التعليم العمومي والوظيفة العمومية وحتى انتزاع الحقوق والمطالب وصون المكتسبات؛

4. يعتبر سياسة التجويع والتحكم وكتم الأصوات، والقمع والتضييق على الحريات النقابية، وفضيحة فتح المجال للتدخل المباشر للولاة وعمال الأقاليم والباشوات والقياد وهلم جرا في الشأن التعليمي، هو إصرار على تعميق السخرة والهشاشة وتسييد العبودية وتحويله للإنعاش، مما يعد استهتارا بتعليم بنات وأبناء شعبنا ومسا خطيرا بمستقبل ومصير بلادنا؛

5. يؤكد على أن تجاوز الأزمة يتطلب الإرادة الحقيقية للحكومة والوزارة الوصية في التعاطي الجدي والمسؤول مع قضايا شعبنا وقضايا نساء ورجال التعليم بعيدا عن كل تسويف ولا مبالاة...، بدءا بإسقاط مرسوم النظام الأساسي الجديد والتعجيل بحل كل الملفات العالقة التي عمرت لسنوات وإرجاع كل المبالغ المالية المنهوبة من أجور المضربين/ات والإدماج الحقيقي والفعلي للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد ولمربيات ومربي التعليم الأولي في الوظيفة العمومية، ورفع كل أشكال التمييز والحكرة واحترام الحريات النقابية؛

6. يؤكد أن مخرجات ما يسمى "حوارا" غير ملزمة، ولن تسمح بإنهاء وضعية الاحتقان والانفجار بقطاع التعليم في ظل فرض نظام أساسي تراجعي وتصفية ما تبقى من المكتسبات التاريخية والاستمرار في ممارسة الإقصاء التعسفي للجامعة الوطنية للتعليم FNE، التي بوأتها الشغيلة التعليمية التمثيلية، وللتنسيقيات المحتجة التي تقود المعركة المطلبية؛

7. يتضامن مع النقابة الوطنية للتعليم/ CDT ويُندد بالمنع الذي طال العديد من وقفاتها ومسيراتها الاحتجاجية يوم 3 دجنبر 2023 بمختلف جهات المغرب، ويُطالب الدولة المغربية باحترام الحريات النقابية والحق في الاحتجاج السلمي ورفع كل أشكال منع الجامعة الوطنية للتعليم من استعمال القاعات العمومية، كما يشجب كل القرارات الادارية التعسفية والجائرة وكل الاعتقالات والمتابعات والمحاكمات الصورية التي يتعرض لها نساء ورجال التعليم بمختلف فئاتهم؛

8. يُنوه بالوعي النضالي العالي والتضامن المنقطع النظير الذي أبانت عنه أمهات وآباء وأولياء التلاميذ مع احتجاجات الشغيلة التعليمية، ويؤكد على الاستمرار في درب النضال واستعداده التام لخوض كافة الخطوات الاحتجاجية التصعيدية والوحدوية.

9. يدعو نساء ورجال التعليم مزاولين ومتقاعدين لتجسيد البرنامج الاحتجاجي الذي أعلنه "التنسيق الوطني لقطاع التعليم"، وفق ما يلي:

خوض إضراب عام وطني بقطاع التعليم لأطر الدعم والإدارة والملحقين والعاملين بالمراكز الجهوية لمهن التكوين...)

أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس والجمعة 5 و6 و7 و8 دجنبر 2023

تنظيم مسيرات احتجاجية بثلاثة أقطاب يوم الأربعاء 6 دجنبر 2023 ابتداء من الساعة الواحدة بعد الزوال (13H) قطب مراكش جهات: الداخلة وادي الذهب، العيون الساقية الحمراء، كلميم واد نون، سوس ماسة، بني ملال خنيفرة، مراكش آسفي.

قطب طنجة جهات: الدار البيضاء سطات، الرباط سلا القنيطرة، طنجة تطوان الحسيمة.

قطب فاس جهات: الشرق، درعة تافيلات، فاس مكناس.

محطة نضالية ممركزة سيعلن عن وقتها وكيفية تجسيدها لاحقا

بالنسبة لأطر الدعم

الالتزام ب 24/21 ساعة عمل ورفض 38 س ومقاطعة جميع التكاليف بالحراسة العامة والمهام المضافة بالقرارات الوزارية 714. 20 / 064.22 ومقاطعة المداومة وجميع المهام الإدارية الخارجة عن الاختصاص.

المونين وملحقي الاقتصاد والإدارة مقاطعة التكوينات وأمانة مال جمعية دعم مدرسة النجاح

وفي الأخير، يعلن عن اجتماع عن بعد للجنة الإدارية الوطنية للجامعة الوطنية للتعليم FNE الجمعة 15 دجنبر 2023 س20.

عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE: الكاتب العام الوطني غميمط عبد الله

لا بديل عن المقاومة الشعبية

حزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة يدين منع وقمع المسيرة الجهوية للنقابة الوطنية للتعليم

أقدمت أجهزة القمع المخزنية على منع وحصار وتطويق أمني كبير بكل التشكيلات الأمنية وقمع المناضلين /ات للمسيرة الجهوية الشعبية بوجدة للدفاع عن الحق في تعليم عمومي جيد وعادل التي التي دعت لها النقابة الوطنية للتعليم جهة الشرق، المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية، صباح يوم الأحد 03 دجنبر 2023 بساحة 09 يوليوز، وقد أسفر هذا التدخل القمعي عن عدة إصابات في صفوف المناضلين/ات، مما أدى إلى نقل الكاتب الجهوي نجيم أجعير الكاتب الجهوي وعضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم لمستشفى الفارابي بوجدة وإصابة كل من المناضلين ميمون خير وعبد العزيز بلبشير

إن المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة إذ يعبر عن تضامنه مع المناضلين /ات فإنه:

– يدين بشدة منع وقمع المسيرة السلمية للنقابة الوطنية للتعليم بالجهة الشرقية)، كما يُؤكد أن المقاربة القمعية وأسلوب الترهيب لن تزيد الشغيلة التعليمية إلا إصرارا على الاحتجاج والتضحية.

– يطالب بالكف عن جميع أشكال القمع والحصار والتضييق في حق القوى المناضلة ومناضليها/تها..

– يجدد تضامنه المطلق مع نساء ورجال التعليم في ظل استمرار الغليان والاحتقان، والشلل العام الذي أصبح يعيشه قطاع التعليم جراء استمرار الحكومة ووزارة التربية في تعنتهما واستخفافهما بالوضع العام، وبمآل السنة الدراسية المهددة بالبياض، وبالمصير المجهول لتمدرس الملايين من بنات وأبناء الشعب المغربي...

المكتب المحلي:03 دجنبر 2023.

حزب النهج الديمقراطي العمالي بمراكش يطالب بالتدبير الشفاف في مواجهة مخلفات الزلزال وبإدراج المدينة القديمة ضمن المناطق المنكوبة

عقد المجلس المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعا يوم السبت 25 نونبر 2023 بمراكش تحت إشراف عضوين من المكتب السياسي للحزب، في أجواء الحراك البطولي الذي تخوضه الشغيلة التعليمية صونا لكرامتها، وضدا في السياسة التخريبية للمدرسة العمومية بوصفها تطبيقا لإملاءات صندوق النقد الدولي. وبعد التداول والنقاش الجاد والمسؤول حول الدينامية التنظيمية محليا ومستجدات الساحة السياسية والشعبية، سجل المجلس استمرار آلة قتل الأطفال والنساء والشيوخ والتهجير القسري وسياسة الفصل العنصري الصهيونية في حق الشعب الفلسطيني في ظل تواطؤ مكشوف للمنتظم الدولي والأنظمة العربية، هذا في الوقت الذي اتّسم التوجه الرسمي للنظام المخزني المغربي بالإصرار على التطبيع، ضاربا عرض الحائط الإرادة الشعبية المعبّر عنها جماهيريا في مراكش وكافة المدن المغربية من خلال وقفات احتجاجية ومسيرات شعبية، ما فتئت تدعو إلى وقف كل أشكال ومستويات التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم ومناصرة الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني وفصائله المقاومة.

كما توقف المجلس على تعاظم الهجمة الشرسة لسياسة البورجوازية الوكيلة في الهجوم على القدرة الشرائية لعموم المواطنات والمواطنين والتصفية الممنهجة للطبقة الوسطى وتوسيع قاعدة الفقر والهشاشة. وتغطية هذا الوضع المستفحل بتسويق خطابات وشعارات زائفة حول مؤشرات تنموية مزعومة عشية الإجتماعات السنوية للبنك وصندوق النقد الدوليين بمراكش، لتخفي الهجوم المتوحش على القوت اليومي للجماهير الشعبية عبر تفكيك القطاعات الإجتماعية والتخلص مما تبقى من أشكال الحماية الإجتماعية.

وعلى صعيد المدينة أصبحت مظاهر الفساد والمحسوبية والإقصاء الممنهج للأسر المتضررة من زلزال الثامن من شتنبر بادية للعيان، لتنضاف إلى السياسات العشوائية في تدبير المدينة وانتشار الفوضى والعشوائية واحتلال الملك العمومي.

وبعد تحليل ونقاش للوضع السياسي والإجتماعي وأهم مستجداته، أعلن المجلس ما يلي:

– مطالبتنا بتجسيد الإرادة الشعبية والقطع مع كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني وإغلاق مكتب اتصاله بالرباط وإنهاء كل المعاملات معه.

– دعوة الدولة المغربية إلى التدبير الأمثل لكارثة الزلزال عبر إدراج المدينة القديمة ضمن المناطق المنكوبة وإزالة الركام والأتربة وصرف تعويضات البناء والإصلاح بكل شفافية ودون إقصاء.

– وضع برنامج عاجل لإنهاء معاناة السكان بالدراع الأصفر مع مشاكل الماء الصالح للشرب والصرف الصحي.

عن المجلس المحلي. بمراكش في 25 نونبر 2032

النقابة الوطنية للتعليم (ك د ش) تدين منع وقمع المسيرات الجهوية التي دعت لها

احتجت النقابة الوطنية للتعليم،(ك د ش) على منع وقمع المسيرات والوقفات الجهوية التي دعت لها يوم الأحد 3 دجنبر الجاري، والتي جاءت وفق البيان الصادر عن المكتب الوطني للنقابة، في إطار البرنامج النضالي الذي سطره المجلس الوطني للدفاع عن المدرسة العمومية وعن الكرامة والحقوق والمطالب العادلة والمشروعة للشغيلة التعليمية، وما صاحبه من قمع همجي للمناضلات والمناضلين، ومنع بعضهم من التنقل إلى أماكن تنظيمها، وتطويق الساحات والأماكن والمقرات النقابية المقررة كنقط انطلاق المسيرات الجهوية بجحافل من قوات الأمن بمختلف تلاوينها" لمنع الكونفدراليات والكونفدراليين وعموم المشاركات والمشاركين من الوصول إليها، وما شاب محاولات تنفيذ الشكل الاحتجاجي في بعض الجهات من سطو على مكبرات الصوت، ونزع للأعلام الكونفدرالية والفلسطينية، مما ينم عن إفلاس تام لاختيارات الدولة وحكومتها، وخرق سافر للدستور والقوانين الجاري بها العمل، وتعد على الحق في التعبير والتظاهر السلمي المكفول ينص الدستور والمواثيق الدولية، وفق تعبير النقابة.

واعتبرت النقابة الوطنية للتعليم أن منع وقمع مسيراتها لا يمكن أن يشكل جوابا لما تعرفه الساحة التعليمية، وأن الحكومة مطالبة بالتجاوب الإيجابي مع المطالب العادلة والمشروعة لكافةنساء ورجال التعليم، محملة وزارة التربية الوطنية المسؤولية الكاملة في هدر الزمن المدرسي، وفي التوتر الكبير والاحتقان الشديد الذي يعرفه الوضع التعليمي.

وحملت النقابة وزارة التربية الوطنية كامل المسؤولية في هدر الزمان المدرسي والتوتر الكبير والاحتقان الذي تعرفه الساحة التعليمية منبهة الحكومة إلى ضرورة الوفاء بالالتزامات السابقة وإرجاع ما تم اقتطاعه عن أيام الإضرابات بشكل لا قانونى وغير مشروع، والاستجابة لمطالب الرفع من أجور نساء ورجال التعليم وتحسين دخلهم، وإدماج المفروض عليهم التعاقد، ومعالجة كل الملفات الفئوية، ومراجعة النظام الأساسي الذي انفردت الوزارة بإصداره مراجعة جذرية وشاملة.

وقد قررت السلطات بالعديد من المناطق منع المسيرات الجهوية التي دعت إليها النقابة تحت ذريعة أن هذه المسيرات ستشكل إخلالا بالنظام والأمن العامين.؟؟ مهددة بتحميل الجهات الداعية والمشاركة في تنظيم هذه المسيرات كافة العواقب والنتائج والآثار القانونية المترتبة عن مخالفة قرار المنع.

وكانت النقابة الوطنية للتعليم قد قررت تنظيم وقفات ومسيرات شعبية يوم الأحد بكافة الجهات من أجل إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية وفي قلبها التلاميذ ونساء ورجال التعليم. داعية آباء وأمهات وأولياء التلاميذ إلى تفهم طبيعة الحراك التعليمي وأهدافه والمشاركة في المسيرات الجهوية ليوم 03 دجنبر الجاري للدفاع عن المدرسة العمومية وعن حق وأبناء المغاربة في تعليم عمومي جيد ومجاني للجميع. وللتأكيد على أن كل فئات الشعب المغربي معنية إلى جانب نساء ورجال التعليم بالدفاع عن المدرسة العمومية.

احتجاجا على الاجراءات الانتقامية ضد أعضائه

المكتب النقابي لشغيلة تعاونية "كوباك" بسلا يدخل في اضراب مفتوح عن الطعام

دخل أعضاء المكتب النقابي لشغيلة تعاونية "كوباك" بسلا في اضراب مفتوح عن الطعام إبتداء من يوم الإثنين 04 دجنبر 2023، احتجاجا على الإجراءات الانتقامية التي طالت أعضائه بعد تاسيسهم لمكتب نقابي في تابع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التابعة للاتحاد المغربي للشغل.

وجاء الاعلان عن الخطوة التصعيدية خلال الندوة الصحفية التي تظمت يوم، الجمعة 1 دجنبر 2023 بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بحضور الكاتب العام للجامعة حيث تم تقديم تصريح صحفي حول تطورات قضيتهم ننشره كاملا نظرا لأهميته في التعريف بقضية عمال وما يتعرضون له من انتهاك لحقوقهم المشروعة.

التصريح الصحفي:

تحية تقدير لكل المنابر الإعلامية الحاضرة معنا في هذه الندوة الصحفية الثانية التي ينظمها المكتب النقابي لعمال وكالة الرباط – سلا "للتعاونية" الفلاحية "كوباك" لإحاطة وإبلاغ الرأي العام بما تمارسه إدارة هذه التعاونية من تجاوزات وخروقات قانونية ومن حرب متواصلة فريدة من نوعها وشديدة في ضراوتها ضد النقابيين والعمل النقابي، وضد عموم الأجراء في مختلف وحداتها الإنتاجية والتجارية على الصعيد الوطني؛ ومن أجل إحاطة الصحافة الوطنية ومن خلالها عموم الرأي العام بما عرفته قضية عمال الوكالة من تطورات وخاصة مناورات إدارة التعاونية وإجراءاتها العدوانية المتواصلة، تم لإبلاغكم بقليل من التفصيل ما سوف تأخذه معركة العمال من آفاق.

تذكير سريع بنشاط هذه "التعاونية" (كوباك)

نذكر الحضور الكريم بشكل سريع بالنشاط الإنتاجي والتجاري لهذا الغول الرأسمالي الذي يسمي نفسه بهتانا ب"تعاونية الفلاحية" وهو الأبعد كل البعد عن روح النشاط التعاوني وفلسفته كما هو متعارف على ذلك في كل أقطار العالم.

تأسست هذه التعاونية الفلاحية سنة 1987 لتقوم بنشاط فلاحي وصناعي يتمثل في الإنتاج الحيواني والتلفيف وتسويق وتصدير المنتجات الفلاحية، النباتية والحيوانية.

ونعرض هنا لكم كوباك في أرقام:

يمكن إجمال نشاط التعاونية الفلاحية "كوباك" بشكل مركز في الأرقام التالية؛

- عدد العمال الدائمين حوالي 6000 عامل وعاملة.
- عدد العمال المؤقتين حوالي 5000 عامل وعاملة.
- عدد الفلاحين المنخرطين في التعاونية 24000 فلاح.
- بها وحدتين (2) لإنتاج الحليب ومشتقاته.
- وحدة لإنتاج اللحوم.
- وحدة لإنتاج اللحوم المصنعة Charcuterie.
- وحدة لإنتاج مأكولات الحيوانات الأليفة pet food
- مصنع لإنتاج اللحوم البيضاء.

رغم كل هذه النجاحات الاقتصادية وما تذره من أرباح طائلة ينطبق عليها مصطلح (الأرباح الفلكية) يشتغل عمال التعاونية في ظروف قاهرة جدا (الصور المعروضة دالة وناطقة)، لكن هناك ملفات أخرى يجب معرفتها من طرف عموم الرأي العام، وسبق لنا في الندوة الصحفية الأولى إثارة ضرورة الإشارة لها.

كيف تمت رعاية واغتناء "تعاونية" كوباك بشكل فاحش لا يصدق ؟

- احتضان الدولة المغربية لهذه "التعاونية" منذ نشأتها عبر الدعم المادي والتسهيلات الإدارية والضريبية، بل اعتبارها تجربة رائدة داخل الاقتصاد المغربي وجب دعمها.
- استفادتها بشكل سخي من برامج مخطط المغرب الأخضر عبر:
  - الدعم المخصص لاستيراد العجول والأبقار الحلوب.
  - رفع الرسوم الجمركية على استيراد الأعلاف والحبوب.
  - الدعم في إنتاج العجول (الزرورة الخاصة بالعجول: 4000 درهم للأنثى و5000 درهم للذكر).
  - دعم المركبات والآليات الفلاحية عبر الامتيازات الضريبية.
  - تفويت أراضي الدولة ل"تعاونية" كوباك بأثمنة زهيدة خيالية، مثال تارودانت حيث تم تفويت بقعة أرضية بتارودانت بثمن تفضيلي 61 درهم للمتر المربع، في حين تم احتساب 200 درهم لبناء قصر العدالة و1000 درهم لبناء مستشفى متعدد الاختصاصات بنفس المنطقة، وهذا مثال فاضح عن الكرم الحاتمي الذي تستفيد منه هذه "التعاونية".
  - استفادة هذه "التعاونية" من دعم المحروقات على غرار الشركات الأخرى؛ غير أن جشع "التعاونية" دفعها للاحتيال على الدولة باقتطاع ثمن المخالفات، التي تعد شرطا من شروط الاستفادة من الدعم المذكور، من أجور المستخدمين بشكل عشوائي ودون الرجوع لأصحاب المخالفات المذكورة.

جائحة كورونا:

- في ظل الجائحة وسعت "التعاونية" نشاطاتها مستفيدة من الدعم المخصص للمشاريع، نموذج معمل الأجبان les fromages ومعمل العصائر المركزة اللذان أقيما ب: 6 مليار سنتيم ساهمت الدولة في إطارهما بمليار سنتيم كدعم.
- المساهمة في الإجهاز على القطيع الوطني من الأبقار مع الاستفادة من الدعم كما يوضح ذلك الدكتور البيطر البوعزاتي وصفي رئيس الهيئة الجهوية للأطباء البياطرة بجهة طنجة تطوان الحسيمة.

إلى جانب كل هذا، كان العمال هم المساهم الرئيسي في تنمية التعاونية وازدهارها لتحتل المرتبة الأولى على الصعيد الوطني ولتصل منتوجاتها للعالمية؛ وبالرغم من ذلك وجدوا أنفسهم يصارعون طاحونة استغلال بشع دون حقوق بشكل يصعب جدا تصديقه.

أمام هذه الأوضاع ومن أجل تطبيق القانون وتحسين أوضاعهم الاجتماعية المتردية وظروف العمل التي يشتغلون في ظلها؛ أسس عمال وكالة الرباط – سلا التابعة "للتعاونية" مكتبهم النقابي في إطار الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التابعة لاتحاد المغربي للشغل، وتقدموا بملف مطلبي للإدارة بتاريخ 03 يوليوز 2023؛ ويمكن الرجوع إليه بتفصيل ضمن الملف الصحفي الذي بين أيديكم.

بعد تقديمهم للملف المطلبي فوجئ العمال بعدد من الإجراءات الانتقامية في حق أعضاء المكتب النقابي تمثلت في:

- تنقيل ثلاثة أعضاء من المكتب النقابي:

– الأخ رضوان لقفيفة إلى مدينة أكادير؛ الأخ يونس زاهير، الكاتب الإداري للمكتب النقابي، إلى مدينة كلميم وإبلاغه قرار التنقيل عبر مفوض قضائي، الأخ فهد السليماني إلى مدينة كلميم.

فوجئ المكتب النقابي بمجموعة من الضغوطات والمساومات لأعضائه مما أسفر على تقديم الأخ رضوان للإستقالة من المكتب تم على إثره إلغاء قرار تنقيله؛ والحكم بذلك على الأخوين زاهير وفهد اللذان رفضا المساومة بتفكيك عائلتيهما، رغم قضائهما على التوالي ل14 و11 سنة من الخدمة بنفس الوكالة.

- تغيير مناصب عمل أعضاء آخرين في المكتب النقابي والتقليص من أجورهم وصل إلى 50% من أجرتهم الشهرية.
- الضغط على أسر أعضاء آخرين من المكتب النقابي خلق حالة من الحصار ضد المكتب والتخويف والرعب وسط العاملين بوكالة الرباط – سلا.

إلى غير ذلك من الإجراءات التعسفية.

أمام هذه الحرب العشواء، القذرة، دخل المكتب النقابي في مسلسل نضالي ابتدأ:

1) بتنظيم وقفات احتجاجية أسبوعية كل إثنين أمام إدارة "التعاونية" بسلا، لينتقل بعد ذلك إلى وقفات يومية.

2) تنظيم ندوة صحفية أولى بتاريخ 16 غشت 2023؛ تم خلالها عرض مطالب العمال وأشكال الحرب الضروس التي يواجه بها المكتب النقابي، والعدوانية المفرطة لإدارة "تعاونية" كوباك وتاريخها الأسود في هذا الشأن بكل من الرباط-سلا 2009، تارودانت 2016 والجديدة 2022 ومراكش 2023، تم بالرباط-سلا مرة أخرى سنة 2023، والتي تمت على إثرها تصفية كل المكاتب النقابية.

3) الدخول في إضراب واعتصام أمام الوكالة بسلا إبتداء من 28 غشت الماضي مع تنظيم وقفات احتجاجية يومية.

4) الدخول في إضراب لا محدود عن الطعام ابتداء من 21 شتنبر الماضي، تم توقيفه أبداء لحسن النية وتثمينا لمساعي السلطات الترابية بسلا، التي دعت إلى اجتماع للجنة الإقليمية للبحث والمصالحة.

5) إفشال إدارة "التعاونية" لمساعي السلطات الترابية والشغلية بسلا، بالمماطة مرة ثم بالمناورة مرة أخرى والغياب مرة ثالثة قصد التملص مما تقدمت به اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة من اقتراحات وإفشالها.

6) رفع الملف إلى اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة بوزارة الشغل بالرباط، ليستمر الاستخفاف من طرف إدارة "التعاونية" بمقترحات ومجهودات مختلف الوزارات المشكلة للجنة من طرف الممثل القانوني لإدارة "التعاونية" خلال اجتماعي 16 نونبر و27 نونبر 2023، وإعلانه عن اتخاذ "التعاونية" لقرار جديد، غريب وفريد، يتمثل في تنقيل كافة أعضاء المكتب إلى وكالات بمدن أخرى؛ ما يكشف إرادة "التعاونية" بتشتيت كافة أعضاء المكتب عبر التراب الوطني، في مناورة مفضوحة بينت عن رفض الإدارة المطلق للجلوس إلى طاولة الحوار لمناقشة الملف المطلبي للشغيلة وتمتيعها بحقوقها.

أمام هذه الإنتكاسة وهذا الواقع البئيس، المبكي والمضحك، يعلن المكتب النقابي لشغيلة وكالة الرباط-سلا "للتعاونية" الفلاحية كوباك ما يلي:

- اعتزازه بدعم كافة القوى الديمقراطية والحقوقية لهذه المعركة العادلة، وتقديمه الشكر للجمعية المغربية لحقوق الانسان التي نظم فرعها الجهوي بسلا عدة وقفات وحملات تحسيسية وتضامنية مع العمال.
- تشبث المكتب النقابي بكافة المطالب المشروعة للعمال ورفضه لكل مناورات إدارة التعاونية.
- إعلانه الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام إبتداء من يوم الإثنين 04 دجنبر 2023، حتى تحقيق كافة المطالب المشروعة.

قبل الختام يتساءل المكتب النقابي معكم على من يحمي إدارة هذه "التعاونية"، بل الغول الرأسمالي الضاري والجشع ؟

يتساءل المكتب النقابي هل يمكن للسلطات المعنية سواء على مستوى وزارة الفلاحة أو وزارة الداخلية أو وزارة التشغيل أن تستمر في نفس التعامل مع هذه "التعاونية"، بالرغم من هذه الفضائح الخطيرة ومن هذه المعاناة التي يقاسيها كل عمال "التعاونية" على الصعيد الوطني؛ وبالرغم من إقرارهم جميعا كما تنص على ذلك المحاضر الموقعة إقليميا ووطنيا بمشروعية مطالب العمال ؟

ختاما يدعو المكتب النقابي كافة المناضلات والمناضلين وعموم الإطارات الديمقراطية والصحافة الوطنية، إلى مواصلة دعم هذه المعركة ويجدد إعلانه بالدخول في إضراب لامحدود عن الطعام ابتداء من يوم الإثنين 4 دجنبر القادم دفاعا عن الكرامة وحتى تحقيق كافة المطالب المشروعة.

شكرا لكم جميعا، ونحن رهن إشارتكم للإجابة عن كل التساؤلات وتقديم كل التوضيحات المطلوبة.

البيان العام الصادر عن الندوة الإفريقية الثانية
لـ "الاتحاد الدولي لنقابات المتقاعدين وأصحاب المعاشات التابع لاتحاد النقابات العالمي "FSM"

احتضنت "الجامعة الوطنية للتعليم FNE" يومي 22 و23 نوفمبر- تشرين الثاني 2023 بالرباط/ المغرب، الندوة الإفريقية الثانية لـ "الاتحاد الدولي لنقابات المتقاعدين وأصحاب المعاشات (UIS RاللهP)" التابع لـ "اتحاد النقابات العالمي (WFTU – FSM)"، وبمشاركة حضورية لنقابات من عدة دول:

1. الجزائر، 2. أنغولا، 3. بوركينا فاسو، 4. الكونغو RDC، 5. مصر، 6. جيني بيساو، 7. ليبيا، 8. المغرب، 9. السنغال، 10. تنزانيا، 11. تونس؛

وبعض المشاركات تمت عن بعد مثل: غانا (نشر بيان صحفي بهذه المناسبة)، النيجر (المشاركة عبر الفيديو)

وغيرها من المشاركة عن بعد زووم ومع الترجمة الفورية.

كما تجدر الإشارة إلى أن عددا من النقابات أبدت موافقتها ورغبتها في المشاركة في الندوة الإفريقية الثانية بالرباط بالمغرب، ويتعلق الأمر بالدول التالية:

1. جنوب إفريقيا، 2. بنين 3. الكاميرون، 4. إفريقيا الوسطى، 5. الكونغو كينشاسا، 6. ساحل العاج، 7. جيبوتي، 8. الجابونو، 9. غانا، 10. غينيا كوناكري، 11. ليبيريا، 12. موريتانيا، 13. موزمبيق، 14. نيجيريا، 15. أوغندا، 16. سيراليون، 17. الصومال، 18. توغو، 19. زامبيا، 20. زيمبابوي..

لكن بعض الدول من بين العشرين لم تتمكن من السفر إلى الرباط بسبب عدم توفر الأموال اللازمة لدفع ثمن تذاكر الطائرة، والبعض الآخر لأنه لم يتمكن من الحصول على تأشيرة دخول المغرب بسبب مقاطعة الـ FSM من طرف المسؤولين الموالين للرأسمالية أو بسبب البيروقراطية الإدارية والإجراءات المُعرقلة..

وتأتي الندوة الإفريقية سياق دولي يتميز بهيمنة الرأسمالية وتحكمها وإخضاعها للغالبية العظمى من البشرية، وتفاحش استغلالها الرأسمالي بأي ثمن، بالموازاة مع تعمق أزمتها الهيكلية وبروز قسوتها ووحشيتها وهمجيتها على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛

إن الأزمة الزراعية والصناعية والمالية والإنسانية لهذه الرأسمالية القاتلة والمتهالكة والمُدمرة، يتم التعبير عنها واستكمالها بطريقة طبيعية، من خلال أشكال سياسية فاشية جديدة، وإقطاعية، واستعمارية جديدة، وسُلطوية، ومُحافظة بشدة، وديمقراطية اجتماعية ليبرالية، وترتكز على تأجيج الحروب، ودعم الدكتاتوريات بكل أنواعها، وتسييد القمع بكافة أنواعه الطبقية والشعبية، وتوظيف النظام القضائي ووسائل الدعاية لقمع المعارضة، مهما كان نوعها سياسية أو اجتماعية...، والهجوم على الحركة العمالية الطبقية والأحزاب والمنظمات الثورية؛

إن مسعى الرأسمالية الاستغلالية الاستعمارية الحربية والإجرامية هو الحصول على أقصى قدر من الأرباح وتوسيع نطاق الاستغلال ونهب أية ثروة طبيعية أو ثروات تنتجها الشعوب، ومن أجل ذلك، فهي تُغذي الحروب وآلاف النزاعات المسلحة والمجاعات، وتُوظف مؤسساتها المالية الإمبريالية لفرض المزيد من السياسات الهيكلية التقويمية لخوصصة الخدمات الاجتماعية وتصفيتها وتفكيك المرافق العمومية من وظيفة وصحة وتعليم و... واستغلال مدخرات المعاشات التقاعدية إلى غير ذلك، مما يؤدي إلى إفقار أكبر عدد ممكن من العمال والعاملات، وأوسع الفئات الشعبية، وتوسيع دائرة التهميش، وترسيخ مجتمعات الصَدقة والهشَاشة، وتفشي البِطالة، وخاصة وسط الشباب؛

تنعقد الندوة الإفريقية الثانية، والعالم يعيش ذروة الوحشية غير المسبوقة، مع حرب الإبادة والاجتثاث من الأرض والتهجير القسري، التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الأعزل بقيادة كيان الأبارتايد الصهيوني الاستعماري، ودعم ومساندة لا حدود لها من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها دول الغرب الأوروبية، وصمت وعجز للأمم المتحدة، حيث دمرت هذه الحرب قطاع غزة دمارا شاملا وأبادت سكانها الفلسطينيين، أطفالا وشيوخا ونساء، وحوّلت المدارس والمستشفيات والمؤسسات العمومية إلى خراب لا مثيل له، ولم يجد الشعب الفلسطيني من سند ودعم إلا الشعوب في مختلف أرجاء العالم وقواها الحية، التي هبت للاحتجاج على حرب الإبادة الجماعية الهمجية هاته والتعبير عن تضامنها المطلق مع الشعب الفلسطيني، والمطالبة بتوقيفها فورا ومحاكمة مجرمي الكيان الصهيوني العنصري على ارتكاب جرائم الحرب ضد الإنسانية، وبرفع الحصار المضروب على غزة منذ 17 سنة، وبفتح المعابر بدون أي شروط، وبتجريم التطبيع، بجميع أنواعه، مع الكيان الصهيوني، وتجريم كل الأنظمة التي شاركت في العدوان على غزة ومنعت دخول المساعدات الانسانية؛

الندوة الإفريقية الثانية لـ "الاتحاد الدولي لنقابات المتقاعدين وأصحاب المعاشات" تنضم إلى حركة 29 نوفمبر 2023 اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في أعقاب النداء الدولي الذي وجهه الاتحاد الدولي للنقابات FSM بهذه المناسبة.

إن "الاتحاد الدولي لنقابات المتقاعدين وأصحاب المعاشات UIS RاللهP" التابع لـ "اتحاد النقابات العالمي WFTU – FSM"، وهو يؤكد على الحاجة إلى تشكيل قيادة إقليمية للبلدان الإفريقية، كأداة سياسية ونقابية أساسية لقارتنا، فإنه:

1. يقف وقفة إجلال وإكبار لشهداء وشهيدات الشعب الفلسطيني ضحايا حرب الإبادة التي يقودها التحالف الصهيوني الرأسمالي الإمبريالي، ويتضامن مع نضاله وحقه في تقرير مصيره وتأسيس دولته الفلسطينية المستقلة، ويُحمل المنتظم الدولي مسؤولية تمادي كيان الأبارتايد الصهيوني في جرائمه ضد الإنسانية، ويُطالب بالتوقيف الفوري لهذا العدوان وحماية أطفال ونساء وشيوخ ولاجئي الشعب الفلسطيني من حرب الإبادة والتهجير القسري، كما يدعو إلى فرض القانون الدولي ومحاكمة الصهاينة عن انتهاكاتهم الجسيمة لحقوق الإنسان وعن جرائمهم ضد الإنسانية؛

2 - يقف بكل إخلاص مع الشعبين الليبي والمغربي في مواجهة مأساة عاصفة دانيال بليبيا والزلزال المدمر بالأطلس الكبير بالمغرب، ويدعو المجتمع الدولي إلى المزيد من التضامن لمواجهة هاته المآسي التي تخلف العديد من الضحايا ممن فقدوا حياتهم، أو تركت عائلاتهم بدون دخل وبلا مأوى..؛

3 - يدعو المنظمات الإفريقية إلى النضال من أجل قطع الطريق أمام المستعمرين السابقين والجدد والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية الإمبريالية كصندوق النقد الدولي... الذين يواصلون نهب ثروات الشعوب الإفريقية وتخريب اقتصادياتها وتأبيدها في غياهب التخلف والفقر والجهل وعدم الاستقرار...، وتأبيد تبعيتها للنظام الرأسمالي ولمصالح الأولغارشيات الإقطاعية الاستعمارية الجديدة؛

4. - يعلن تضامنه المطلق مع أكبر حراك لنساء ورجال التعليم بالمغرب مزاولين ومتقاعدين، ومع رفاقنا في "الجامعة الوطنية للتعليم FNE" المستضيفة لندوتنا هاته، ورفاقنا في "اتحاد متقاعدي التعليم بالمغرب UREM" التابع لـ "الجامعة الوطنية للتعليم FNE"، ونطالب الحكومة المغربية بالاستجابة الفورية لمطالب الشغيلة التعليمية، وبالقطع مع سياسة تفكيك وخوصصة المرفق العمومي تنفيذا لإملاءات المؤسسات المالية الدولية الإمبريالية، والكف عن كل أشكال الإقصاء والتضييق والتمييز الممارس ضد "الجامعة الوطنية للتعليم FNE" في محاولة لثنيها عن انحيازها للتعليم العمومي ولقضايا ومطالب نساء ورجال التعليم بالمغرب مزاولين ومتقاعدين، وكذا قضايا الشعب المغربي من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية؛

5. - يعتبر أن جميع الآليات والمنظمات التي تستخدمها الرأسمالية والاستعمار والإقطاع تفضح يوميا، وبشكل متكرر، تنكر خِداع الرأسمالية "كنموذج يُلبي أو يمكن أن يلبي الاحتياجات الأساسية للسكان على الصعيد الوطني والدولي في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية"؛

6. - يؤكد أن معاشاتنا التقاعدية والكميات الهائلة من أموالنا، لا يمكنها أن تكون مجالاً مغلقاً أمام شره الرأسماليين في هذه المرحلة من الأزمة الهيكلية للرأسمالية وتوجهها الاستراتيجي نحو تخفيض معاشات التقاعد العمومية وخوصصة (خصخصة) أكبر قدر ممكن من الكتلة النقدية الضخمة التي تكونها معاشات التقاعد، وبالتالي تحويلها إلى مجرد مساعدة بسيطة، لن توفر بالكاد وسائل البقاء، مما يتعارض مع الحق في العيش بمعاش كريم، الكفيل بضمان الكرامة وبناء المجتمع الذي تكون فيه الأولوية للإنسان بكل أبعاده، وليس لمراكمة أرباح الرأسماليين والشركات متعددة الجنسيات التي لا يهمها سوى إنتاج الدمار الاجتماعي ومفاقمة الفقر والبؤس والهشاشة والجوع والظلم والفوارق الطبقية والجهوية، وضرب القدرة الشرائية لشريحة كبيرة من الناس ومفاقمة عدم المساواة بين الجنسين وتغذية العديد من الأزمات والاضطرابات والاحتجاجات والحروب؛

7. - يدعو إلى حشد طاقات المتقاعدين وأصحاب المعاشات (الذين سيشكلون أكثر من 30% من سكان العالم إلى حدود عام 2050) بطريقة منظمة ودائمة، وتحويل إمكانياتهم السياسية الهائلة، إلى قوة منظمة، جنباً إلى جنب مع قطاعات العمل والمجتمع الأخرى ووسط الطبقة العاملة، حتى تحقيق أهدافنا والنجاد في وضع حد للرأسمالية، وبناء نموذج لمجتمع تكون فيه الأولوية للإنسان بكل أبعاده، وليس للربح الشخصي.

8. - يؤكد أن إلغاء الديون الإفريقية، التي تتحملها أغلبية الشعوب وتدفع ثمنها في إفريقيا، ودون شروط، هو وحده الكفيل لهذه البلدان الإفريقية بتخفيض عبء سدادها عنها والخروج من نفق إعادة هيكلتها، وبالتالي سيؤدي إلى تخفيض نسب الفائدة، وتقليص معدلات البطالة، وخلق المزيد من فرص العمل، وتعزيز القدرة الشرائية، وكذا الإسهام في إرساء سياسة تنموية حقيقية ببلدانها والزيادة في الاستثمارات الكبرى، وقطع الطريق عن الجهات المانحة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لفرض إملاءاتها وشروطها وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، وعدم السماح للشركات المتعددة الجنسيات بالاستمرار في نهب ثرواتها وخيراتها وتدمير بيئتها؛

التتمة ص 6

إسقاط مرسوم النظام الأساسي معركة سيادة وطنية

محمد لعنيبي

رغم مرور شهرين من إضرابات واحتجاجات موظفات وموظفي قطاع التعليم ، لازالت الدولة تتماطل وتناور لعلها تنجح في تكسير أجنحة الحركة الاحتجاجية التعليمية ، وتنتصر سياسة الالتفاف على الملف المطلبي للحركة بتواطؤ النقابات (على الأقل موضوعيا) ،لإعادة تثبيت نظام أساسي يحافظ على جوهره المتمثل في علاقات شغلية مقاولاتية ، تؤسس تدريجيا لتحول قطاع التعليم من قطاع عام يقدم خدمة عمومية كحق من حقوق المواطنة(بنصب النون) إلى قطاع خاص تغدو معه التربية والتعليم سلعة لمضاربات الرأسمال العالمي والمحلي.

انتظارية الحكومة هذه تعود إلى أن الدولة المغربية وجدت نفسها بين خيارين؛ الأول الالتزام بقرارات الرأسمال المالي الدولي الذي بات يتحكم في صناعة القرار المحلي من خلال شروطه المدرجة في الاتفاقيات الدولية التي عقدها المغرب مع الاتحاد الأوربي ومع الولايات المتحدة الأمريكية (اتفاقية التبادل الحر مع منظمة التجارة العالمية ، الاتفاق حول تجارة الخدمات...) ، والمؤكدة على تشجيع الاستثمار في مجال الخدمات. والخضوع لإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تقضي بتقليص النفقات في الخدمات العمومية وضمنها أساسا صندوق المقاصة وأنظمة التقاعد و الصحة والتعليم ، وبالتالي (وهذا هو مربط الفرس) إشراك القطاع الخاص في التمويل لتخفيف العبء على الدولة ؛ وهو الحلقة الأساسية في حلقات مسلسل خوصصة القطاع.

في سياق تحكم الرأسمال العالمي هذا ، يمكن فهم لماذا لجأت الحكومات السابقة إلى التدبير المفوض في الجماعات المحلية والصحة والتعليم ، ويمكن إدارك لماذا أصرت الدولة على مواجهة مطالب الأطر والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بالقمع الوديع أحيانا والخشن أحيانا أخرى ، فالتشغيل بالعقدة نقطة استراتيجية في مخطط الخوصصة ، وهو مخطط بدأ مع توظيف العرضيين ، ثم أساتذة العقدة ، وفصل التكوين عن التوظيف ، والتعاقد اليوم .

ولعل المتضرر الأول من مشروع الخوصصة هذا هي الطبقة العاملة والطبقات الكادحة والفلاحين المتوسطين والصغار الذين يشكلون الأغلبية في المجتمع .

فمعركة إسقاط مرسوم النظام الأساسي ليست معركة موظفي وموظفات التعليم فقط ، إنها تبدو معركة طبقية لتمكين الطبقات الشعبية من الحفاظ على الحق في مجانية التعليم بالمدرسة العمومية الوطنية ، وفي نفس الآن معركة حماية السيادة الوطنية والتحرر من ضغوطات وإملاءات الرأسمال الدولي.

فالحركة الاحتجاجية التعليمية وهي تدافع اليوم عن إدماج المتعاقدين ، وتدافع عن حق الأطر التعليمية في عدالة أجرية وفي الكرامة، وتدافع عن المدرسة العمومية كحق للمجتمع، فهي بهذا تدافع موضوعيا عن حق الطبقات الشعبية في مجانية التعليم، وعن حق المغرب في السيادة الوطنية..

لقد كان واضحا أن مسيرة 7 نونبر أسقطت مشروعية مرسوم النظام الأساسي الجديد.

فهل ستلتزم الحكومة بمقتضيات المشروعية (رضا الشغيلة التعليمية) أم ستتمسك بالارتهان لمشروعية الرأسمال المالي الدولي؟

هل ستظل النخب السياسية والاقتصادية والإعلامية الوطنية في موقع المتفرج؟

هل تستمر النقابات الأربعة مستسلمة للتواطؤ مع مخطط الحكومة في فرملة الحركة التعليمية الاحتجاجية؟

أسئلة لاتحتاج إلى أجوبة إنما تتوخى إثارة الانتباه إلى أبعاد المعركة وحجمها التي تخوضها الشغيلة التعليمية دفاعا عن ماتبقى من كرامة الوطن.

تتمة: البيان العام الصادر عن الندوة الإفريقية الثانية

9. - يعتبر اختيار المغرب لاستضافة قمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بمراكش من 9 إلى 15 أكتوبر 2023، بحضور مجموعة من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، وممثلي الشركات الكبرى من مختلف أنحاء العالم، وبمشاركة الكيان الصهيوني، هو ليس بمصادفة، بل لأنه يصفق لكل القرارات الرأسمالية والنيوليبرالية والإمبريالية ويُطَبع مع الكيان الصهيوني كما أنه مُرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسات المالية الدولية، ويثمن المبادرات الموازية أو القمة المضادة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمراكش، ومنها "الدينامية المغربية الديمقراطية ضد قمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وضد مشاركة الكيان الصهيوني بمراكش"، تحت شعار: "النضال ضد الاستبداد وضد الإمبريالية معركة واحدة".؛

10. -يرفض السياسات التي تنفذها حكومات الأوليغارشية الدولية وشركاؤها، ويشدد على النضال والتعبئة، كعناصر أساسية للتحول الاجتماعي، في مواجهة إملاءات رأس المال، من خلال:

1) المعارضة للسياسات النقابية المبنية على تغييب الصراع الطبقي وتعويضه بالتواطئ والتعاون والتشاور الطبقي؛

2) المعارضة لزيادة الضرائب على الطبقات الشعبية؛

3) المطالبة بإلغاء جميع المراسيم والقوانين التي تعتدي على حقوق وحريات الطبقة العاملة والمجتمع ككل، وتستفيد منه أصحاب الرساميل حصريًا ؛

4) الدفاع الواضح عن الخدمات العمومية؛

5) ضرورة إيلاء الأهمية للنساء المتقاعدات وذوي المعاشات بطرح مشاكلهن وقضايا التمييز ضدهن والعمل على تنظيمهن.

6) عدم دفع الدين ولا فوائده؛

7) وضع حد أقصى للمعاش الأساسي والرفض التام للمعاشات الفاضحة لمديري الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للحدود الوطنية التي تنهب الشركات والبلدان؛

8) الرفض القاطع للإجراءات القمعية والتضييق ضد المناضلين الاجتماعيين والنقابيين الذين يعارضون إجراءات حكومات دولهم؛

وبالتالي فأولوية عملنا النقابي، يرتكز على النقاط الملموسة التالية:

1. قانون التبعية الضامن للتغطية الكاملة لجميع احتياجات السكان الذين يعانون من مشاكل بجميع أنواعها (نفسية، اقتصادية، حركية، إلخ)
2. قانون الضمان؛
3. معاشات تقاعدية كريمة وكافية مع وجود فارق في المعاش من 1 إلى 3 على الأكثر؛
4. منع التخفيض، في جميع الأحوال، من معاشات المتقاعدين والأرامل والأيتام...؛
5. ضرورة الزيادة في معاشات المتقاعدين وأصحاب المعاشات كلما كانت زيادة عامة في أجور العمال والموظفين الشغالين؛
6. الحد الأدنى من المعاشات التقاعدية أعلى من مؤشر أسعار المستهلكين؛
7. الحق في السكن؛
8. التأكد من أن جميع المتقاعدين وأصحاب المعاشات الذين يعانون من الفقر سيخرجون منه؛
9. مكافحة، بكل الوسائل، الفكرة التي طورتها الرأسمالية الحالية، ومفادها أن المعاشات العمومية في خطر؛
10. حضورنا في جميع المنظمات التي تناقش فيها المواضيع وتتخذ القرارات المتعلقة بالمتقاعدين وأصحاب المعاشات؛
11. إنشاء العدد اللازم والممكن من أجهزة الإعلام والدعاية؛
12. المساواة في الحقوق للمهاجرين؛
13. النضال ضد الإقصاء الاجتماعي والفقر، وحصول الطبقات الشعبية على الغذاء ومياه الشرب والأدوية...؛
14. تأميم البنوك والقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية؛
15. النضال من أجل إنشاء منظمة نقابية خاصة بالمتقاعدين وأصحاب المعاشات، مع تجسير الارتباطات بالنقابات الطبقية حيثما لا تكون موجودة، وتغيير التشريعات التي تعارض إنشاء هذه المنظمات وإدماج "منظمة العمل الدولية" في هذا النضال
16. يرتكز أساسا على شرط أساسي هو وحدة وتعزيز الحركة العمالية الشعبية في كل بلد وعلى المستوى الدولي لمواجهة المشاكل المشتركة التي يواجهها كل من العمال والمتقاعدين، وتعزيز انتماءهم الطبقي وروحهم النضالية، وتقوية الحضور الجماهيري لـ "الاتحاد الدولي لنقابات المتقاعدين وأصحاب المعاشات (UIS RللهP)" التابع لـ "اتحاد النقابات العالمي (WFTU – FSM)"، في البلدان الإفريقية.

لتسقط الرأسمالية! وعاش نضال المتقاعدين وأصحاب المعاشات من الدول الإفريقية من أجل حقوقهم!

تحيا الاشتراكية! تحيا الـ FSM!

عن الندوة الإفريقية الثانية لـ "الاتحاد الدولي لنقابات المتقاعدين وأصحاب المعاشات (UIS RللهP)" التابع لـ "اتحاد النقابات العالمي (WFTU – FSM)"

كيـــم بويـــكس: الأمين العام لـ UIS RللهP:

الإدريسي عبد الرزاق: منسق المكتب الجهوي لإفريقيا

العمل النقابي بالمغرب بين واقع التشرذم وضرورة الوحدة

ما من شك أن بروز وتطور الحركة النقابية بالمغرب كما بباقي دول العالم شكل ويشكل تهديدا لمصالح الرأسمال. فمن الطبيعي إذن أن يقوم هذا الأخير بكل ما في وسعه لإجهاض أي تأسيس أو تطور للعمل النقابي الضامن لوحدة وتضامن الطبقة العامل في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية. وعندما نقف على حجم أزمة العمل النقابي بأبعادها المختلفة ونتساءل عن أسبابها نفكر مباشرة في من له المصلحة في استمرار هذه الأزمة واستفحالها من أجل النظر في سبل تجاوزها والنهوض من جديد بالعمل النقابي الذي يكون في خدمة الطبقة العاملة وليس في استخدامها.

نعود من جديد في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي لطرح أزمة العمل النقابي على ضوء ما استجد في هذه الأزمة خصوصا في الساحة التعليمية وما تشهده من نضالات قوية مع بروز إطارات جديدة المتمثلة في التنسيقيات.

التنسيق النقابي لمواجهة التشردم النقابي

عبد الحميد أمين

×تعيش الحركة النقابية العمالية ببلادنا عمومًا أوضاعًا مترديةناتجة عن الأمراض الفتاكة التي تنخرها بسبب التفريط في شعار "خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها" وفي المبادئ الأصيلة للعمل النقابي العمالي المتجسدة في الوحدة النقابية والتضامن والاستقلالية والديمقراطية والتقدمية والجماهيرية.

ومن مظاهر هذه الأوضاع، الضعف الكبير لانخراط الشغيلة في العمل النقابي والتشتت النقابي وضعف التضامن وسط الشغيلة والتبعية للسلطة المخزنية أو لأحزاب سياسية برجوازية أو للباطرونا، والاستخفاف بقواعد الديمقراطية النقابية، وتغييب المواقف التقدمية في مواجهة السلطة الحامية لمصالح الباطرونا وفي الفساد الذي يمارسه عدد من المسؤولين النقابيين.

وهذه الأوضاع هي التي تفسر عددًا من الإخفاقات والهزائم التي عرفتها الشغيلة في الفترة الأخيرة وأبرزها:

- تمكن الحكومة من تمرير مخططها التخريبي لنظام المعاشات المدنية التابع للصندوق المغربي للتقاعد المتجسد في الثالوث الملعون : مدة عمل أطول مع النقص في قيمة الأجور والمعاشات.

- رفض الحكومة لتفعيل مقتضيات أساسية من اتفاق 26 أبريل 2011 المنتزع في سياق نهوض حركة 20 فبراير المجيدة، وخاصة توحيد الحد الأدنى للأجور في الفلاحة والصناعة والدرجة الجديدة للموظفين والتعويض عن العمل بالمناطق الصعبة والنائية.

- ضرب القدرة الشرائية للأجراء من خلال تجميد الأجور وتدهور الخدمات الاجتماعية في ظل ارتفاع مدبر ومستمر للأثمان ولكلفة المعيشة.

- ضرب استقرار العمل حتى في الوظيفة العمومية من خلال مرسومي العمل بالعقدة وتسهيل نقل الموظفين/ات للعمل في مناطق وقطاعات أخرى.

- ضرب الحريات النقابية وفي مقدمتها حق الإضراب، عبر الاقتطاع من أجور الموظفين المضربين عن العمل ومشروع القانون التكبيلي لحق الإضراب المصادق عليه من طرف مجلس الوزراء والمطروح المصادقة عليه من طرف البرلمان دون أي استشارة للمركزيات النقابية.

×وسأركز في هذا المقال على أخطر آفة تعيشها الحركة النقابية العمالية المغربية وهي ظاهرة التشتت النقابي إلى أزيد من عشرين مركزية نقابية والتي تشكل عائقًا أساسيًا أمام المواجهة الموحدة للمخططات الهادفة إلى الإجهاز على مكتسبات الشغيلة ودوس حقوقهم والاستهتار بمطالبهم المشروعة.

×في البداية سادت الوحدة النقابية التنظيمية

في 20 مارس 1955، سنة قبل نهاية نظام الحماية بالمغرب، تم تأسيس الاتحاد المغربي للشغل كأول مركزية نقابية عمالية مغربية. وقد قام بدور مهم في التنظيم النقابي للطبقة العاملة المغربية وفي النضال من أجل استقلال المغرب. وسرعان ما أصبح الاتحاد المغربي للشغل، الذي ظل المركزية النقابية الوحيدة لمدة 5 سنوات، منظمة عتيدة تلعب دورًا نقابيًا وسياسيًا بارزًا وأصبح دعامة للقوى الوطنية والتقدمية بالبلاد. وفي تلك الفترة تم تحقيق مكاسب مهمة للشغيلة في مجال قوانين الشغل والاتفاقيات الجماعية. في نهاية الخمسينات أصبح الاتحاد المغربي للشغل، كمركزية نقابية وحيدة وقوية (حوالي 650 ألف منخرط)، يشكل دولة داخل الدولة، وأصبح يشكل عائقا أمام المخططات المخزنية الهادفة إلى استرجاع الهيمنة المخزنية وإضعاف الحركة الوطنية والتقدمية. وهذا ما دفع القوى المخزنية إلى وضع مخطط شامل لإضعاف الاتحاد المغربي للشغل من خلال التقسيم النقابي (خلق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب من طرف حزب الاستقلال في 20 مارس 1960 والاتحاد النقابي للعمال الأحرار في 1962، محاصرة وقمع القياديين والمناضلين النقابيين الحاملين للتطلعات التحررية للشغيلة، تقريب وإرشاء القياديين النقابيين الانتهازيين، تشكيل عدد من الجمعيات المهنية لتشتغل كتنظيمات شبه نقابية وإعطاء أدوار نقابية لمندوبي الأجراء ليحلوا مكان الممثلين النقابيين أو ينافسوهم على الأقل (ظهير 1962 حول مندوبي الأجراء).

×إن تشبث الماركسيين بالوحدة السياسية والنقابية للطبقة العاملة مسألة معروفة ولذا كانوا دائمًا يدافعون عن مبدأ الوحدة النقابية الذي يعني التشبث بوحدانية التنظيم النقابي للعمال والأجراء عمومًا ورفض الشعارات حول التعددية النقابية باعتبار أنها تخدم مصالح أعداء وخصوم الطبقة العاملة من رجعيين وانتهازيين.

ويجد شعار الوحدة النقابية أساسه النظري في كون الطبقة العاملة (وعموم الأجراء) طبقة موحدة لها في الجوهر نفس المطامح العامة وأنها تواجه في صراعها الطبقي قوى اجتماعية موحدة: الرأسمالية والكتلة الطبقية السائدة المستفيدة من

النظام الرأسمالي والدولة الخادمة لمصالحها. لذا لا يمكن من وجهة نظر مصلحة الطبقة العاملة قبول تقسيم العمال على أساس عمودي حيث في نفس المعمل أو المؤسسة الإدارية أو التجارية أو الخدماتية أو في نفس القطاع قد نجد جزءًا من الأجراء مع هذه النقابة وجزءً ثانيًا في نقابة أخرى وجزءً ثالثًا في نقابة ثالثة وهلم جرًا.

×في بلادنا، لقد تم تبرير التقسيم تاريخيًا في مواجهة الوحدة النقابية في إطارالاتحاد المغربي للشغل، من خلال اعتباره كنقابة سياسية منحازة للقوى التقدمية (خاصة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) وهذا هو مبرر التقسيم الذي قام به حزب الاستقلال في 1960 وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في 1962. فيما بعد سيتم الارتكاز على انتقادات أخرى للجوء إلى التقسيم مثل "الاتحاد المغربي للشغل نقابة خبزية" لا تهتم بالعمل السياسي أو "الاتحاد المغربي للشغل نقابة بيروقراطية" لا تحترم قواعد الديمقراطية النقابية. وهذا هو مبرر تشكيل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

وهناك من ظل يبرر التعددية النقابية باعتبار أنها تشكل إحدى مقومات الأنظمة الديمقراطية. وهذه مغالطة كبرى حيث أن التعددية السياسية والحزبية في نظام طبقي هي التي تشكل إحدى مقومات الديمقراطية. ويكفي أن نشير هنا إلى أن إنجلترا وبلدان شمال أوروبا وهي بلدان ديمقراطية بالمفهوم الليبرالي، لها مركزية نقابية واحدة.

إن مجمل المؤاخذات المذكورة وإن كانت صحيحة لا تبرر اللجوء إلى التقسيم النقابي الذي يؤدي إلى المزيد من إضعاف العمل النقابي. وبالتالي فالمناضلون الماركسيون ظلوا في بلادنا متشبثين بالوحدة النقابية التنظيمية مع خوض الصراع من أجل فرض احترام المبادئ الأصيلة للعمل النقابي ومن ضمنها الديمقراطية والاستقلالية والتقدمية.

×إن التفسير الفعلي للتقسيم وللتعددية النقابية يوجد في كون أعداء وخصوم الطبقة العاملة - من برجوازية مستغلة وملاكي الأراضي الكبار والسلطة المخزنية الخادمة لمصالحهم وفئات من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ومن قوى رجعية وانتهازية - يدركون مدى قوة الطبقة العاملة التي يجب في نظرهم إما تقسيمها لإضعافها وإما استعمالها في إطار المخططات السياسية الخاصة بهم.

فالقوى الرجعية، انطلاقًا من مبدأ "فرق تسد" قد شجعت دائمًا على تقسيم الطبقة العاملة في إطار فهمها الخاص للديمقراطية المبني على تجزئة كتلة الطبقات الشعبية وتشتيتها وإضعافها أمام الكتلة الطبقية السائدة. ومن هنا لجوؤها إلى تشجيع إنشاء نقابات رجعية.

أما القوى الانتهازية، المعبرة عن مصالح البرجوازية المتوسطة والصغيرة، فقد اعتبرت بدورها أن مصلحتها تكمن في إخضاع جزء من الطبقة العاملة لنفوذها ووصايتها ولمخططاتها السياسية (الانتخابات بالخصوص) وذلك عبر إنشاء نقابات تابعة لها.

هناك مصدر ثالث للتقسيم والتشتت النقابي، هو ضعف الوعي لدى القوى التقدمية الجذرية نفسها، رغم غيرتها المعلنة على مصالح الطبقة العاملة وإدراكها لأهمية الوحدة السياسية والنقابية للطبقة العاملة حيث نجدها أحيانًا تتعامل بانفعال مع بعض المظاهر السلبية وسط النقابات مما يؤدي بها إلى الانسياق بدورها وراء العمل التقسيمي.

×إن مخطط التقسيم النقابي للطبقة العاملة وسائر الأجراء وعموم الشغيلة قد أدى إلى التشتت النقابي الذي نعيشه في بلادنا والذي كان من أبرز نتائجه المشؤومة:

- كلما ازداد عدد المركزيات والتمظهرات الأخرى للتشتت النقابي، كلما تقلص عدد النقابيين. ففي نهاية الخمسينات وصل عدد المنخرطين في ا م ش، المركزية النقابية الوحيدة آنذاك، إلى 650 ألف أي ما يعادل 6% من السكان آنذاك. أما اليوم والمغرب يتوفر على أزيد من عشرين مركزية فإن بعض التقديرات (في غياب إحصاءات ثابتة) تحصر عدد المنخرطين في 300 إلى 400 ألف وهو ما يشكل 1% من سكان البلاد ونسبة ضئيلة من الأجراء.

- كلما تزايد عدد المركزيات، كلما تراجعت المكتسبات. ويمكن التذكير هنا بالإخفاقات والهزائم التي أشير إليها في بداية هذا المقال وكذا إلى الدور الباهت الذي قامت به الحركة النقابية العمالية خلال حركة 20 فبراير مما أضاع على البلاد فرصة ثمينة للتقدم نحو بناء نظام ديمقراطي على أنقاض نظام الاستبداد والفساد السائد ببلادنا.

التتمة ص 9

أزمة التنظيمات العمالية
وضرورة تمفصل النضال النقابي بالنضال السياسي/الطبقي

إ . حفيظ

تعتبر التنظيمات النقابية منذ القرن 19 (في أوروبا منبت الرأسمالية والطبقة العاملة الحديثة ثم عالميا) هي التنظيمات العمالية الأساسية للدفاع عن مطالب الطبقة العاملة ومن أجل تلطيف شروط الاستغلال وتوفير شروط الوعي بطبيعة الصراع في المجتمع على أنه صراع طبقي، وتتأثر الحركة النقابية بتاريخها في كل بلد وبالمحيط العام للصراع الطبقي على الصعيد الوطني والعالمي في كل مرحلة، وبموازين القوى في هذا الصراع، ففي مرحلة المد السياسي والفكري والتنظيمي الاشتراكي والشيوعي ينتعش الوعي العمالي وتصبح النقابات أكثر وزنا وتأثيرا وتفرض على الباطرونا والسلط البورجوازية مفاوضات حقيقية ومكاسب اجتماعية مهمة ويصبح لها دور سياسي أكثر بروزا، وفي مرحلة الجزر في الصراع الطبقي العام أو الخاص تستطيع الطبقات السائدة ودولتها الطبقية والباطرونا تجنيد كل أساليب التحايل والمناورات من أجل إضعاف ولجم العمل النقابي عبر البلقنة وصناعة تعددية نقابية صورية ضد عمالية، وخلق"مفاوضين" زائفين، وتغيير التشريعات بهدف تكبيل العمل النقابي وشل الأسلحة النضالية للعمال كالتجمعات والإضراب، والتراجع عن الحقوق النقابية للحركة العمالية بصفة عامة، كما تلجا الدولة إلى سياسة تلغيم النقابات عبر إرشاء القيادات المستسلمة وجرها إلى دائرة "السلم الاجتماعي" والعمالة الطبقية فتتكون أرستقراطيات وحتى بورجوازيات لبعض القيادات النقابية ضد عمالية لكنها اكتسبت مواقع تنظيمية تجعلها تتكلم باسم العمال ومصالحهم، إن هذه المفارقات تؤدي إلى تكلس العمل النقابي "التقليدي" تجعل بعض قيادته في خدمة الباطرونا والسياسات الرسمية أو جزء منها وليس في خدمة الطبقة العاملة، كما أن هذا الوضع يكبل الحركة النقابية ويجعلها غير قادرة على النضال الخاص والقطاعي أو العام، وتجعل القاعدة العمالية أو شرائح منها متذمرة من قياداتها ومن أساليب العمل (غياب الاجتماعات القاعدية - غياب التكوينات العمالية - غياب آليات الديمقراطية - مكوث القياديين في مناصبهم - إفراغ مفهوم التفرغات النقابية من مضمونها النضالي لتتحول إلى ريع- رفض استعمال الإضراب العام ...) وتبحث بالتالي عن بديل لهذا الوضع المتردي لأدوات الدفاع الذاتي للعمال التي تحولت إلى أدوات في يد الطبقات السائدة أو على الأقل تحت سقف مشروعها الطبقي والسياسي، خصوصا في الوقت الذي تراجعت فيه الحقوق وأصبح الهجوم على المكتسبات من الوقائع و"المسلمات" التي تتزايد يوما عن يوم، إن هذا الواقع يجعل أجيال من الشغيلة والموظفين ومن العمال بصفة عامة ترفض هذا النوع من العمل النقابي (يسود الحديث عن الدكاكين النقابية حتى بدون تمييز) وتعتبره غير ذي جدوى في الدفاع عن حقوقها، خصوصا في ميدان الوظيفة العمومية وتلجأ إلى البحث عن البدائل التنظيمية لتأطير الغضب القائم لدى الفئات العمالية، هذا الغضب الذي استحال على النقابات "التقليدية" احتوائه بالمفهوم الإيجابي والتقدمي (أي تبنيه) أو بالمفهوم السلبي والرجعي (إخماده) وتظهر بالتالي العديد من الأشكال التنظيمية للنضال في الساحة (التنسيقيات - الجمعيات-اللجان...) وتطرح معها عدة أسئلة من سبيل:

هل انتهى عهد التنظيمات النقابية وأصبحت متجاوزة كأدوات للتنظيم العمالي؟ هل التنظيمات النقابية متشابهة؟

هل هناك أشكال أخرى لتنظيم العمال خارج التنظيمات النقابية؟

ما مكانة هذه الأشكال التنظيمية، وهل تشكل بديلا للعمل النقابي؟

تعتبر التنظيمات النقابية المستقلة عن الدولة وأجهزتها أهم الأشكال التنظيمية التي تناضل بواسطتها الطبقة العاملة (أو شرائح منها) لتحسين شروط الاستغلال لحد الآن، وقد برهنت عن أهميتها وجدواها في الكثير من المجتمعات، وفي مجتمعنا في الكثير من المحطات المهمة. كما أن غياب دورها في محطات أخرى أثر سلبا على الحركة النضالية العامة للشعب (حركة 20 فبراير مثلا)، لكن ما يجب استيعابه هو أن التنظيمات النقابية إذا بقيت محدودة التفكير تحت سقف مطالب خبزية محضة بعيدة عن الربط الجدلي بين النضال النقابي والنضال السياسي (المفهوم الزائف للاستقلالية) فإنها سرعان ما تفقد الهوية الطبقية لمرجعيتها النقابية وتضعف جاذبيتها أمام وتائر الصراع الطبقي وحركته من مد وجزر من جهة، وأمام المخططات الطبقية للبورجوازية لعزل النخب النقابية عن القواعد العمالية. إن العمل النقابي يعاني من عدة أمراض وأعطاب في مقدمتها:

×البلقنة النقابية والتعددية الزائفة (تشتيت الطبقة العاملة وضرب وحدتها التنظيمية والفكرية الممكنة) كل النقابات تتقاسم ما لا يتعدى 6% من الطبقة العاملة المنخرطة نقابيا.

×العمالة الطبقية للقيادات تحت مسميات كثيرة ك"السلم الاجتماعي" و"النقابة المواطنة"... .

×التسييس البورجوازي (النقابة ملحقة حزبية).

×إبعاد الطبقة العاملة عن التسييس قصد إخضاعها للسياسات القائمة بدعوى حصر مهمة النقابة في "السياسة الخبزية" وبدعوى "الاستقلالية" الميتافيزيقية الزائفة.

×ضعف الفكر الاشتراكي وسط الطبقة العاملة والحركة النقابية، قليل من النقابيين اليوم الذين يتحدثون عن أهمية مقاومة النظام الرأسمالي وبناء البديل الاشتراكي.

×عدم طرح مهمة التمفصل بين ضرورة بناء التوجه النقابي التقدمي المكافح وبين ضرورة بناء حزب الطبقة العاملة للتعبير عن مصالحها الاستراتيجية في مواجهة ودحر النظام الرأسمالي التبعي والمساهمة في بناء البديل الديمقراطي الشعبي بآفاق اشتراكية .

×تكلس وبيروقراطية الأجهزة النقابية الرافضة لتجديد الأطر والطاقات (عدم عقد المؤتمرات في وقتها -غياب التكوين النقابي-عدم تجديد الأطر والقيادات).

إن جرد هذه السلبيات لا يقود حتما إلى التسليم ب"موت النقابة" ذلك أن النقابة هي أهم أدوات الدفاع الذاتي عن حقوق العمال، بل يقود إلى اعتبار أن النقابة تم السطو أحيانا على قياداتها من طرف من هم ليسوا عمالا واقعا أو فكرا فأصبحت حقلا من حقول الصراع بين مشروعين اجتماعيين، الأول ضد عمالي أو بيروقراطي والثاني أي المشروع الكفاحي التقدمي الديمقراطي، والذي يجب أن يجد له موقعا متقدما في وسط هذا الصراع الضاري، وهذا التموقع غير منفصل بتاتا عن مهمة تسييس الطبقة العاملة وتنظيمها سياسيا أيضا وبناء حزبها، إن الربط بين مهمة النضال من أجل تحسين شروط الاستغلال (مهمة النقابة) ومهمة القضاء على الاستغلال (مهمة الحزب الطبقي للعمال) بشكل خلاق وجدلي من شأنه أن يعدل بوصلة النضال النقابي في الاتجاه المضاد لمشروع البلقنة التشتيت والعمالة الطبقية، وإن الانخراط الواسع والوحدوي للقواعد العمالية في النقابات المناضلة ضرورة لتقوية تأثير القواعد العمالية في الصراع .

لقد عرفت الطبقة العاملة أشكالا أخرى للتنظيم في مرحلة المد الثوري الطبقي للمجتمعات مثل مجالس العمال (السوفييتات) ما بين 1905 1917- بالنسبة للثورة البلشفية وغيرها من التجارب التنظيمية التي هي في حاجة إلى دراسة عميقة عن دورها الاستراتيجي في تكريس الديمقراطية المباشرة للطبقة العاملة (كل السلطة للمجالس العمالية) وهذا ما عمل عليه الحزب البلشفي في مرحلة انتقال السلطة من الحكومة البورجوازية إلى الحكومة الاشتراكية بقيادة لينين، وإذا كان تكوين المجالس العمالية يتطلب مستوى من الوعي الطبقي ضد الرأسمالية وسلطتها السياسية فإنه يتطلب كذلك تدقيق الرؤية في الأدوار والتمفصلات بين الحزب والنقابة والمجالس العمالية كتمثلات نظرية أولية من خلال قراءة التجربة اللينينية أولا ومن خلال قراءة تجارب عمالية أخرى في تجربة الاشتراكيات المطبقة ثانيا وتجربة بلدان الأطراف (تجربة تجمع المهنيين السودانيين مثلا جديرة بالاهتمام) لتستفيد منها الحركة العمالية، إن بناء الديمقراطية الشعبية بآفاق لاشتراكية القرن 21 يتطلب ذلك.

إن التعاضديات اعتبرت كذلك شكلا من أشكال النضال والتضامن العمالي، وقد تسلطت عليها الدولة وجعلتها تحت توجيهها وأصبحت مؤسسات للفساد وحلب الاقتطاعات بدل أن تشكل أدوات للتضامن والتعاضد العمالي ضد الرأسمال وجعلته الدولة صك اتهام في توجيه تهمة الفساد للقيادات النقابية المسيرة بناء على وقائع حقيقية لكن أيضا وبخلفية زرع التشكيك في جدوى العمل النقابي بالمطلق.

إن بروز التنسيقيات والجمعيات المطلبية واللجان دليل أزمة العمل النقابي، وتبقى مهمتها ومطلبها محدود جدا، وإذا كانت تلعب دورا مهما في إبراز المطالب الفئوية وتتمتع بنوع من المرونة التنظيمية والديمقراطية المباشرة وتشكل حالة انفلات من الانحباس النضالي النقابي عموما إلا أنه من الوهم الادعاء أنها تشكل بديلا عن النقابة، ويبقى دورها محدودا ومرتبط بالمطلب المركزي للفئة، ومن المطلوب توضيح أهمية التمفصل بين الانتماء النقابي والانتماء إلى التنسيقيات حيث لا تعارض في ذلك من جهة، وأهمية إدراك أن النقابات المناضلة لها دور مستمر واستراتيجي وأن أعطاب النقابة كأداة للدفاع الذاتي للعمال والمأجورين لا يمكن حله أو تعويض دورها الأساسي بواسطة التنسيقيات أو الجمعيات واللجان .

إن بناء الحركة النقابية الموحدة المكافحة والديمقراطية وبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين مهمتان في نفس الطريق، وإن غياب/أو تغييب هذا التمفصل بين المهمتين هو ما يضبب الرؤية ويؤدي إلى الانفعالات في الممارسة، وإلى إضعاف مقاومة أدوات الدفاع الذاتي وتقليص جماهيريتها وإعادة إنتاج نفس القوالب البورجوازية في السيطرة على العمل النقابي أو توجيهه، ويخلق أوهام الانتصار الطبقي بدون تمفصل الأدوات الأساسية للصراع الطبقي وفي مقدمتها: الحزب كتنظيم سياسي للطبقة العاملة وحلفائها هدفه السلطة، والنقابة كتنظيم جماهيري هدفه مقاومة الاستغلال والحد منه.■

واقع الحراك التعليمي وآفاقه

حسن الحيموتي

مع نهاية شهر نونبر وبداية شهر دجنبر 2023 سيعرف الحراك التعليمي بالمغرب منعطفا حاسما. إما بالمزيد من صمود ووحدة وكفاحية وتضامن نساء ورجال التعليم أو بداية تراجع الحراك التعليمي. إن المعركة التي نخوضها تفرض علينا أولا وقبل كل شيء معرفة النقيض الذي نواجهه (مكوناته، أهدافه، خططه، تناقضاته...) وكذلك معرفة الطرف المواجه (أي نحن) (وضعنا الذاتي، حلفاءنا، قدراتنا...).

هذا الحراك التعليمي عرف مرحلتين:

– المرحلة الأولى:

– بالنسبة للطرف النقيض (المكون من الدولة وحكومة الرأسمال ووزارتها الوصية على القطاع) مع بداية الحراك التعليمي شهد عدة ضربات جعلته يفقد هيبته وسيطرته. فلم تدم مدة انتشاءه بالفوز مع حلفاءه من القيادات النقابية الأربع إثر المصادقة على النظام الأساسي إلا فترة قصيرة. فملحمة 5 أكتوبر 2023 وما تلاها من معارك جعلت هذا التحالف يفقد توازنه بسرعة حيث، قيادات النقابات الأربع تنصلت من الاتفاق بعدما كانت تدافع عنه، وتركت وزير التعليم لوحده، تم سحب الملف منه من طرف رئيس الحكومة وتعيين محاورين آخرين من الوزراء، استقالة أعضاء من وزارة التعليم وإعفاء بعضهم أهمهم مدير الموارد البشرية مهندس هذا النظام الأساسي، آباء وأمهات التلاميذ متضامنين مع الحراك التعليمي، جزء كبير من الإعلام لم يشيطن الحراك بل يدافع عن مطالب نساء ورجال التعليم....

– بالنسبة للطرف المواجه: نساء ورجال التعليم بمختلف فئاتهم والمؤطر أساسا بالتنسيق الوطني لقطاع التعليم والتنسيقية الموحدة لهيئة التدريس وأطر الدعم وتنسيقية الثانوي التأهيلي فرغم التناقضات التي تفعل بين هذه المكونات الثلاثة، إلا أنها نجحت في تدبير المرحلة بحكمة. فبعد أن كان كل مكون يخطط لوحده بدأ التفكير في التنسيق الميداني وجسد بطريقة ما في ملحمة 7 نونبر 2023 ثم عرف تطورا في الأقاليم والجهات بضغط من القواعد، تلاه لقاء الرباط 19 نونبر 2023 بين التنسيق الوطني لقطاع التعليم والتنسيقية الموحدة لهيئة التدريس وأطر الدعم. هذا الطرف المواجه رغم أن كل مكون منه ينادي بالوحدة لكن هذا الشعار لم يجد بعد طريقه إلى التنفيذ على أرض الواقع ولكن كل المؤشرات تفرض ذلك. لأن الكل أصبح واع بقوة العدو ومناوراته والتي لا يمكن مواجهتها إلا بالوحدة ليس النضالية فقط ولكن التنظيمية كذلك. ولعل فكرة الحراك في طنجة بصياغة لافتة واحدة مكتوب عليها "التنسيق الميداني..." ربما تكون من بين الحلول لتجسيد هذه الوحدة.

فهذا الطرف المواجه الذي سطر معارك وملاحم نضالية عرفت نجاحا باهرا، قد تقوى بفعل عدالة قضيته وتضامن المجتمع المغربي وانضمام فئات أخرى للصراع كالمتصرفين التربويين والمفتشين. وحتى بعض قيادات النقابات الأربع أصدرت بيانات تدعو فيها إلى الإضرابات والوقفات والمسيرات.

– المرحلة الثانية:

الطرف النقيض بعدما بدأ "يتفكك" وأصبحت موازين القوى تميل إلى الطرف المواجه، قام بتغيير خطته، حيث:

– تجاوز تناقضاته الثانوية الداخلية وجدد الثقة في وزير التعليم وجعله على رأس الوفد الثلاثي المحاور.

– استطاع مرة أخرى جر النقابات الأربع الموقعة على اتفاق 14 يناير إلى صفه واستدعاهم للحوار والتي قبلته بدون شروط.

– سلك لغة التهديد والترهيب والعصا الغليظة من خلال تدخلات وزراءه (نموذج وهبي وزير العدل) وقمع مجموعة من المعارك الاحتجاجية (مراكش، القنيطرة، العيون...) وتوقيفات.....

– المناورة في الحوار ومحاولة إيهام الرأي العام بأنه قد استجاب لمطالب الحراك التعليمي قصد تأليبه على نساء ورجال التعليم.

– الهجوم على القوت اليومي لنساء ورجال التعليم من خلال الاقتطاعات (السرقات) من أجورهم وبمبالغ كبيرة.

– دخول وزارة الداخلية في الصراع بشكل مباشر من خلال استدعاء الولاة والعمال في العمالات والأقاليم لمدراء المؤسسات التعليمية وجمعيات الآباء والتلاميذ لتأليبهم ضد الحراك.

وهنا لابد أن ننوه بموقف مدراء المؤسسات التعليمية الذين رفضوا هذه اللعبة القذرة أي الطعن وخيانة زملائهم من نساء ورجال التعليم ونتمنى صادقين أن ينضموا للحراك التعليمي.

– بالنسبة للطرف المواجه أي نساء ورجال التعليم بمختلف فئاتهم فقد أصبحوا واعين بقوتهم وتزداد قناعتهم بعدالة قضيتهم. ويوما عن يوم أصبحوا مقتنعين أن بإمكان حسم المعركة لصالحهم وبأن أي تراجع سيكلفهم ذلك سنوات من الخنوع والاستغلال والمزيد من ضرب المكتسبات.

فمع بداية هذا الشهر دجنبر 2023، سيشهد هذا الحراك التعليمي منعطفا حاسما وكل المؤشرات تدل على تحوله من حركة احتجاجية إلى حركة نضالية مقتنعة بقضيتها ومستعدة للتضحية من أجل كسبها. فرغم القمع والتهديد والتوقيفات والاقتطاعات والمناورات من طرف النقيض فالحراك لازال صامدا بل ويتقوى. ولكن للوصول إلى هذا المبتغى ضرورة تجسيد هذه المبادئ الثلاثة والخطوات التالية:

– مبدأ الديمقراطية في اتخاذ القرارات بإشراك نساء ورجال التعليم عبر أجهزتهم القاعدية في التسيير والتقرير والمحاسبة.

– مبدأ التضامن مع كل من تعرض أو سيتعرض لشطط أو قمع أو تهديد أو اقتطاع في الأجرة. وهنا يجب أن نفعل كما طرحت سابقا إنشاء صندوق للتضامن من داخل كل مؤسسة تعليمية يسير من طرف العاملين بها ويساعد كل من تضرر بشكل كبير من الاقتطاعات.

– مبدأ الوحدة وهي مفتاح وأساس صمودنا وانتصارنا. فهذا المبدأ لم يجسد بعد بشكل فعلي على أرض الواقع. وأقصد هنا بالوحدة، وحدة المعارك في الزمان والمكان والأشكال (الوحدة الميدانية) في أفق الوحدة التنظيمية لمختلف مكونات الحراك التعليمي أي تكوين قيادة تنظيمية ميدانية بين مختلف مكونات الحراك في أفق الوحدة على مستوى التنظيمات القاعدية.

– وحدة الملف المطلبي للحراك التعليمي، وهي مسألة مهمة. وعلى رأس هذه المطالب: الحريات النقابية بما فيها استرجاع المبالغ المقتطعة، إسقاط نظام المآسي، دمج الأساتذة وأطر الدعم المفرض عليهم التعاقد في الوظيفة العمومية وإلغاء كل أشكال الهشاشة في قطاع التعليم، تنفيذ الاتفاقات السابقة وتلبية المطالب العامة والفئوية لنساء ورجال التعليم مزاولين ومتقاعدين.

– تغيير مكان الإنزالات الوطنية من الرباط إلى المدن الكبرى وخصوصا مدينة الدار البيضاء لما لها من بعد شعبي وتاريخ نضالي في ذاكرة الجماهير الشعبية.

– توسيع دائرة الاحتجاج بدل 12 جهة و 82 مديرية، يجب أن ينتقل إلى المؤسسات التعليمية والجماعات. لدينا 1503 جماعة وأكثر من 12000 مؤسسة تعليمية. إن توسيع دائرة الاحتجاج إلى كل مناطق المغرب سيربك الطرف النقيض وتكسب المعركة بعدا شعبيا.

– فتح قنوات التواصل الدائم مع جمعيات الآباء والتلاميذ والإعلام والقوى الديمقراطية والتقدمية والحقوقية في البلاد لتشكيل جبهة للدفاع عن المدرسة العمومية.

– توسيع دائرة المتضررين/ت من نظام المآسي كالمعطلين/ت والتنظيمات الشبابية حيث، تم إقصاء جزء كبير منهم بفعل تحديد سن اجتياز المباريات ولوج المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين في 30 سنة بدل 45 سنة كما ينص عن ذلك قانون الوظيفة العمومية.

2 دجنبر 2023

تتمة: التنسيق النقابي لمواجهة التشردم النقابي

×انطلاقًا مما سبق نستنتج أن إحدى الواجبات الملحة للمناضلين المخلصين لقضايا الطبقة العاملة كيفما كان موقعهم السياسي والنقابي، هو العمل على إعادة بناء الوحدة النقابية التنظيمية للشغيلة في إطار مركزية نقابية واحدة ديمقراطية مستقلة مكافحة.

نحن واعون بأن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي لن يتم بين عشية وضحاها وسيتطلب الوقت الكافي والمجهودات اللازمة لتحدي المعيقات الموضوعية والذاتية. والبداية يجب أن تكون من تشجيع وتعميم النضالات الوحدوية في إطار التنسيق النقابي على المستوى الوطني والقطاعي والمحلي والفئوي.

إن المناضلين التقدميين الغيورين على وحدة الطبقة العاملة استبشروا خيرًا عندما تم يوم 29 يناير 2014 الإعلان بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالدار البيضاء عن تشكيل التنسيق النقابي بين 3 مركزيات نقابية: إ م ش، كدش وفدش، ونوهوا كذلك بتوسيع هذا التنسيق لاحقًا لمركزية اع ش م وللنقابة الوطنية للتعليم العالي. كما ثمنوا كذلك مجمل النضالات الوحدوية التي تمت تحت لواء التنسيق النقابي انطلاقًا من مسيرة الدار البيضاء ليوم 6 أبريل 2014 إلى الإضراب العام الوطني ليوم 29 أكتوبر 2014 إلى سائر المبادرات النضالية الوحدوية الأخرى، ماعدا طبعًا مبادرة مقاطعة تظاهرة فاتح ماي لسنة 2015 التي لم يكن لها أي معنى نضالي.

وبالموازاة مع تثمينهم للتنسيق النقابي ولمبادراته كانوا يدركون جيدًا نواقص هذا التنسيق ويتخوفون من التراجعات في هذا المجال؛ لذا كانوا يطالبون دون انقطاع بمأسسة التنسيق النقابي على المستوى القيادي ليصبح له أجهزة وطنية قائمة على أسس واضحة ومتينة. كما تم طرح ضرورة تمديد هذا التنسيق النقابي ليشمل نقابات أو هيئات مهنية مناضلة أخرى وليتم كذلك قطاعيًا وفئويًا ومحليًا وجهويًا دون الملل من التذكير بأن أفق التنسيق يجب أن يكون واضحًا وهو الوحدة النقابية التنظيمية في إطار مركزية نقابية واحدة مستقلة ديمقراطية مكافحة.

هكذا كان الجواب إذًا على التشردم النقابي المقيت: التنسيق النقابي في أفق الوحدة النقابية التنظيمية.

×كلمة أخيرة: في هذا المقال تم الاقتصار على الوحدة النقابية للطبقة العاملة وعموم الشغيلة ولم يتم الحديث عن الجانب السياسي في الحياة التنظيمية للطبقة العاملة رغم ترابط الجانبين النقابي والسياسي. فخلافًا للكتلة الطبقية السائدة (البرجوازية الكبرى التابعة وملاكي الأراضي الكبار) التي تدافع عن مصالحها من خلال أجهزة الدولة المخزنية وجملة من الأحزاب المخزنية الأخرى، وللبرجوازية الصغيرة والمتوسطة التي لها هي الأخرى مجموعة من الأحزاب تعبر عن مصالحها، فإن الطبقة العاملة ليس لها لحد الآن حزبها الخاص الذي يعبر عن مصالحها ومطامحها. ومادامت تفتقد لهذا الحزب فسيكون من الصعب التقدم نحو الوحدة النقابية التنظيمية. ولهذا لابد من التأكيد بأن انبعاث التنسيق النقابي العمالي ومأسسته وتقعيده قطاعيًا ومحليًا والدفع به في أفق بناء الوحدة النقابية التنظيمية يتطلب كذلك بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين الذي يضم في صفوفه الطلائع العمالية والجماهيرية الواعية والمكافحة.■

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

الاحتلال يستأنف عدوانه بضوء أخضر وشراكة أمريكية وبالوحدة نمنع من أن تحقق السياسة ما عجز عنه العدوان

الت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، أنه بعد أقل من اثنتي عشرة ساعة على لقاء وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بقادة دولة الاحتلال ومجلس حربها ، وإعطائهم الضوء الأخضر لاستئناف عدوانهم عل قطاع غزة ، وتأكيده على حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها ، قامت حكومة الإجرام في إسرائيل باستئناف عدوانها وحربها التطهيرية الاجرامية على شعبنا البطل في قطاع غزة ومقاومته الباسلة ، في محاولة منها لتحقيق أهدافها المعلنة بعدما فشلت في تحقيقها على مدار 56 يوما.

وأضافت الجبهة الديمقراطية : إن هذه الشراكة الأمريكية في العدوان تأتي لتعبر عن إصرار الإدارة الأمريكية ، وعلى رأسها بايدن على مواصلة تنكرها لأبسط قواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقات جنيف التي تنص على حق الشعب القابع تحت الاحتلال في الدفاع عن نفسه، وأن من واجبه مقاومة الاحتلال وليس كما تدعي أمريكا وبعض القوى الغربية التي تحاول قلب هذه المعيير باعتباره حقا للدولة القائنة بالاحتلال .

ووجهت الديمقراطية نداءها إلى كافة الشعوب العربية والمسلمة وإلى كافة أحرار العالم بتصعيد تحركاتها ضد العدوان الاسرائيلي وضد الانحياز الأمريكي الذي تمثل ليس فقط قي نزويد إسرائي بالأسلحة بما فيها المحرمة دوليا ، بل وفي التغطية السياسية والديبلوماسية لهذا العدوان وخاصة لجهة منع مجلس الامن الدولي من اتخاذ قرار بوقف إطلاف النار وينهي العدوان ، بالرغم من التأييد المتعاظم لشعبنا في أمريكا وخاصة في أوساط الشباب ، وبالرغم من الانقسام حتى في الإدارة الأمريكية نفسها والحزب الديمقراطي الحاكم بسبب الإنحياز الاعمى للعدوان.

وختمت الجبهة الديمقراطية بيانها بالقول (بدلا من اللقاء بين القيادة الرسميةة الفلسطينية مع بلينكن أمس بالرغم من المعارضة الشعبية والفصائلية الواسعة لهذا اللقاء ، فإن من المفترض بهذه القيادة أن توقف رهانها الخاسر المستمر على الولايات المتحدة بعد أن سقطت عنها ورقة التوت الأخيرة ، وأن تتوجه إلى الرهان على شعبنا ومقاومته ، وأن تسعى هي وكل الفصائل والأحزاب الوطنية إلى تشكيل مركز قيادي فلسطيني موحّد يضطلع بمهام قيادة نضال شعبنا ، ويكون قادرا على إدارة المعركة السياسية المقبلة التي تنتظرنا حتى نمنع الاحتلال وحلفاءه من التحقيق بالسياسة ما عجز عنه العدوان).

الاعلام المركزي – رام الله

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

خان يونس تتعرض لمحرقة صهيونية بضوء أخضر وتخطيط أمريكي مباشر

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن ما تعرضت له مدينة خان يونس جنوب قطاع غزة مساء الاثنين 4 وفجر يوم 5 ةجنبر هو محرقة صهيونية بكل ما تحمله الكلمة من معنى بضوء أخضر وتخطيط أمريكي مباشر، تزامناً مع قصف صهيوني طال كافة مناطق القطاع.

وأضافت الجبهة أن القصف الوحشي الكثيف والأحزمة النارية التي استهدفت المدينة من جميع الجهات وأدت إلى عدد كبير من الشهداء والمصابين غالبيتهم من الأطفال والنساء والشيوخ وتدمير البنية التحتية ومنازل المواطنين محاولة من هذا العدو الجبان والمهزوم لارتكاب مزيد من المجازر، وقتل أكبر عدد ممكن من أبناء شعبنا، متوهماً أنه يستطيع تحقيق أي انجاز في ضوء فشله الذريع في تحقيق أي انجاز بالشمال.

وختمت الجبهة بيانها مؤكدةً أن المقاومة في جنوب قطاع غزة تتصدى بكل بسالة لمحاولات العدو التقدم في عدة محاور في الجنوب، وتخوض اشتباكات ضارية معه، وهي جاهزة لتدمير مدرعاته و الاجهاز على من فيها من جنود كما يحدث في الشمال وغزة، مشددة بأن خان يونس الصمود وكل مكان في القطاع سيكون جحيماً يحرق الجنود الصهاينة، ويفشل أوهام كل المتخاذلين والمتواطئين والمتآمرين

الإدارة الأمريكية تَحوّلت إلى ناطق عسكري باسم الكيان الصهيوني

صرحت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن الإدارة الأمريكية المجرمة تَحوّلت إلى ناطق عسكري باسم الكيان الصهيوني، ما يؤكد مجدداً أنها شريك أساسي له في حرب الإبادة والمجازر الوحشية المروعة التي يقترفها في قطاع غزة.

واعتبرت الجبهة أن تصريحات وزارة الخارجية الأمريكية يوم الاثنين حول أنها "رأت الكيان يهتم بعمليات الإخلاء في جنوب قطاع غزة لمنع وقوع مزيد من الضحايا" هو محاولة أمريكية مكشوفة لتجميل الوجه القبيح للاحتلال، وتسويق أكاذيبه، وتشريع جرائمه ومجازره التي سيرتكبها في جنوب قطاع غزة، خصوصاً أنها في نفس التصريح تناقض نفسها حين تروج " أنها تتوقع سقوط مزيد من الضحايا المدنيين".

وأشارت الجبهة أن هروب وزارة الخارجية الأمريكية عن الإجابة حول تركيز العدو في استهدافه للصحافيين، يكشف كذبها وبأنها على دراية تامة بهذه الجريمة، في الوقت الذي وثقت فيه جهات فلسطينية ودولية استشهاد أكثر من سبعين صحافياً تم استهدافهم بشكلٍ مباشر ومتعمد من الاحتلال في محاولة منه لإخفاء جرائمه وإسكات الحقيقة.

وختمت الجبهة بيانها مؤكدة بأن الكيان الأمريكي المجرم سيبقى العدو الأول للشعوب، ووجه الشر الأكثر إجراماً في العالم، وسيدفع يوماً ثمن جرائمه بحق الشعوب، ودعمه اللامحدود للكيان الصهيوني، فوقت الحساب آتٍ لا محالة.

إعلان بريطانيا تسيير طلعات جوية استخبارية فوق قطاع غزة برهان جديد على مشاركتها وتورطها في العدوان

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن إعلان وزارة الدفاع البريطانية عن تسيير طلعات جوية استخبارية فوق قطاع غزة لمساعدة جيش الاحتلال حسب بيانهم هو برهان جديد على مشاركة بريطانيا وتورطها في العدوان الصهيوني على القطاع.

وأشارت الجبهة أن تبريرات بريطانيا بأن هذه الطلعات الجوية لن يكون لها دور قتالي وهدفها تحديد مكان الرهائن هو عذر أقبح من ذنب، وجزء من البربوغاندا التي حاول الاحتلال والغرب تسويقها، والتي كشف العالم كله زيفها والوجه القبيح لهذا التحالف الإجرامي، فالغرب خاصة أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا متورطون حتى أخمص قدميهم بحرب الإبادة التي يرتكبها الكيان الصهيوني بحق القطاع.

وشددت الجبهة بأن كل محاولات بريطانيا الاستخبارية وغيرها ستفشل في الوصول إلى أي معلومة متعلقة بالمحتجزين الصهاينة كما فشل العدو الصهيوني والأمريكي من قبل، وأن المقاومة وعدت شعبها وأسراها بأن كل المحتجزين لديها سيطلق سراحهم مقابل تحرير كامل الأسرى من سجون الاحتلال.

عن دائرة الإعلام المركزي

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

المرصد الأورو متوسطي:

إسرائيل ترتكب مجازر وحشية في اليوم الأكثر دموية منذ بدء حرب الإبادة بغزة

أدان المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان تصعيد إسرائيل هجماتها الدموية في قطاع غزة بما في ذلك ارتكاب مجازر قتل جماعي باستهداف مربعات سكنية كاملة تجاوز ضحاياها ألف شخص بين قتيل وجريح ومفقود.

وقال الأورومتوسطي في بيان له، السبت 2 دجنبر 2023: إن ما شهده قطاع غزة من هجمات يشكل اليوم الأكثر دموية منذ بدء إسرائيل حرب الإبادة في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، وتثير مخاوف من نهج أكثر وحشية لفرض رغبات سياسية وميدانية على حساب دماء المدنيين وممتلكاتهم.

ووثق المرصد سلسلة هجمات جوية بأحزمة نارية مكثفة شنتها إسرائيل على مناطق الشجاعية وجباليا وبيت لاهيا باستهداف مبان ومربعات سكنية مأهولة من دون سابق إنذار وتدميرها فوق رؤوس قاطنيها ودفن العشرات تحت الأنقاض.

وقال عمال إنقاذ لفريق المرصد الأورومتوسطي إنهم أبلغوا بمئات الضحايا بين شهداء وجرحى ومفقودين من نحو 50 عمارة سكنية ومنزلا في حي "الشجاعية" المكتظ شرق غزة بعد غارات جوية ومدفعية متزامنة خلال وقت قصير.

بموازاة ذلك وثق المرصد تدمير طائرات حربية إسرائيلية عمارة سكنية من عدة طوابق مكتظة بالنازحين لعائلة (آل عبيد) في مخيم جباليا شمال قطاع غزة ما أدى إلى عشرات الشهداء والجرحى، بينهم الدكتور سفيان تايه رئيس الجامعة الإسلامية في غزة مع عائلته.

وقال الأورومتوسطي: إنه على مدار أقل من 48 ساعة من انهيار الهدنة الإنسانية المؤقتة في غزة التي استمرت أسبوع، واستئناف إسرائيل هجماتها الجوية والمدفعية والبرية ونحن أمام سلسلة واسعة من الغارات غير المتناسبة والمندفعة بخطط القتل الجماعي.

وأشار المرصد الحقوقي إلى استشهاد ثلاثة صحفيين فلسطينيين في هجمات إسرائيلية متفرقة منذ أمس الجمعة ليرتفع إجمالي الشهداء الصحفيين إلى 73 صحفيا منذ بدء الحرب على غزة.

وذكر أن إسرائيل تهاجم حاليا بكثافة نيران أقوى وأشد، وقد أعلن جيشها أنه هاجم 400 هدف في قطاع غزة منذ استئناف الغارات، في وقت أعلنت عن خطط تهجيري قسري (ترانسفير) من مناطق جديدة في جنوب قطاع غزة.

وأمام حدة ما يجرى من شلال دماء، جدد المرصد الأورومتوسطي دعوته المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان الذي يزور رام الله اليوم، إلى الانتصار لمبادئ العدالة الدولية ومساءلة إسرائيل على ما ترتكبه من جرائم حرب بشكل صريح.

وشدد على أن إسرائيل انتهكت بلا هوادة الاتفاقية الدولية لمنع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية عبر الاستهداف الجماعي لسكان قطاع غزة لكونهم فلسطينيين بما في ذلك نهج القتل والإيذاء الجسدي والعقلي وتقويض أساسيات الظروف المعيشية للبقاء على قيد الحياة.

وتنص المادة الأولى من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية على أن: "الأطراف المتعاقدة تؤكد أن الإبادة الجماعية، سواء ارتكبت في زمن السلم أو في زمن الحرب، هي جريمة بموجب القانون الدولي يلتزمون بمنعها ومعاقبتها".

فيما تنص المادة الثانية من الاتفاقية على أن "الإبادة الجماعية تعني أيا من أفعال القتل الجماعي، والتسبب بالأذى الجسدي أو العقلي المرتكبة بنية تدمير جزئي أو كلي لمجموعة قومية أو عرقية أو عرقية أو دينية، وهي جريمة محظورة بموجب القانون الدولي.

المركز الفلسطيني للإعلام

جنيف: السبت 2/ديسمبر/2023

في اليوم الستين للحرب:
المقاومة تخوض معركة الدفاع الهجومي الظافرة رغم محارق العدو في قطاع غزة

عليان عليان

دخل العدوان الصهيوني النازي على قطاع غزة شهره الثالث بدعم أمريكي وغربي غير مسبوق، دون أن يتمكن العدو من تحقيق هدفه المعلن للحرب ، ممثلاً بالقضاء على حركة حماس وفصائل المقاومة، وإنقاذ الأسرى الإسرائيليين ، والأهم من ذلك أنه فشل في تحقيق الهدف الاستراتيجي من الحرب ممثلاً بتهجير أبناء القطاع الأشم، جراء تمسكهم بتراب الوطن وصمودهم الأسطوري رغم التدمير غير المسبوق في تاريخ الحروب ، ورغم مئات المجازر التي أدت إلى ارتقاء ما يقارب (16) ألف شهيد وإصابة ما يزيد عن (40)ألف بجروح .

ولا نبالغ إذ نقول أن العامل الذاتي للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بدعم وإسناد من أطراف محور المقاومة ، في طريقه لتحقيق نصر إعجازي يراكم على النصر التاريخي الذي تحقق في السابع من أكتوبر 2023 ، استناداً إلى عدة عوامل أبرزها :

1 – أن المقاومة وعلى رأسها كتائب القسام ،أعدت العدة جيداً لهذه المعركة التاريخية على صعيد التسلح بالأسلحة المطلوبة لحرب المدن ، وتخزين كميات هائلة من قاذفات الدروع والتحصينات والأسلحة الخفيفة والذخائر وقذائف الهاون والمدفعية ، وتخزين آلاف الصواريخ بمداياتها المختلفة ، والأهم من ذلك أنها تمكنت من تطوير وصناعة العديد من الأسلحة مثل قاذف الدبابات والآليات " ياسين 105 الترادفي ، وقاذف التاندوم والقذائف الخارقة للتحصينات وغيرها .

2 – أن المقاومة تمكنت من التعويض عن تضاريس القطاع السهلية والمنبسطة التي قد تضعف الموقف العسكري للمقاومة، بإنشائها منظومة أنفاق عنكبوتية متطورة تحت مدن وبلدات ومخيمات القطاع ، يستخدم قسم منها في التخزين ، وأقسام منها لإطلاق الصواريخ وأخرى للعمليات العسكرية في إطار حرب العصابات المدينية ، حيث ذهبت بعض الصحف الغربية إلى القول" أن المقاومة وظفت الأنفاق بطريقة أكثر تطوراً من تلك التي بنتها الدول المتحاربة في الحربين العالميتين الأولى والثانية".

وبهذا الصدد حذر رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلي السابق " داني ياتوم" من خطورة الأنفاق التي أنجزتها كتائب القسام بقوله : " أن أنفاق غزة هي مصيدة موت لجنودنا ، أقول ذلك بشكل قاطع ، ممنوع دخول الجيش إلى داخل الأنفاق ، وهي مكونة من التفافات متعددة وهي طبقات فوق طبقات ، لديهم أماكن ينزلون إليها ، بارتفاع منزل من ثلاث طبقات وحسب المعطيات هناك جهاز التفافي على امتداد (500) كيلومتر تحت الأرض".

3 – أن المقاومة بكافة فصائلها تدير معركتها استناداً إلى ما تقدم، بكفاءة نادرة ،على صعيد الجمع بين الدفاع والهجوم في إطار تكتيك الدفاع الهجومي ، ففي الوقت الذي تحول فيه دون سيطرة العدو على أي شارع في قطاع غزة رغم توغلها فيه ، جراء تكتيك الدفاع الهجومي ممثلاً بقيام مجموعات بالتصدي للتقدم ، وقيام مجموعات بالخروج من الأنفاق لضرب العدو من الأجناب ومن المسافة صفر ، وقيام مجموعات بضرب قوات العدو من الخلف .

ويمكننا الجزم بأن معارك اليومين السابقين في الثالث والرابع من ديسمبر / كانون أول شكلت علامة فارقة في هزائم العدو العسكرية ، بعد تمكن المقاومة من قتل (60) جندياً داخل خيام في نقطة تموضع لها في شرق جحر الديك ، عبر تفجير ثلاث عبوات مضادة للأفراد جرى زرعها بشكل دائري حول التمركز ، ومن ثم الإجهاز على باقي أفراد القوة بعد التفجير، وقتل العشرات في معارك حي الشيخ رضوان وشرق غزة والفلوجة وجباليا وغيرها من المناطق عبر الهجمات من المسافة صفر ، وكلك تدمير 28 آلية عسكرية إسرائيلية ، ناهيك أن المناطق التي اجتاحتها في بداية المعركة مثل بيت حانون وبيت لاهيا باتت صيداً سهلاً لكمائن رجال المقاومة.

وفي إطار تكتيك الدفاع الهجومي ،الذي تستخدمه المقاومة بعبقرية عسكرية غير مسبوقة تستمر المقاومة في اليوم الستين للحرب، بإطلاق صواريخها في محيط قطاع غزة وفي عمق الكيان الصهيوني في تل أبيب و القدس وبئر السبع ، وفي مختلف المستوطنات وآخرها مستوطنات " تقوع " شرق بيت لحم على مسافة قريبة من البحر الميت ، حيث اعترف العدو بتمكن المقاومة من إطلاق (11) ألف صاروخ منذ بداية الحرب.

وتكتيك الدفاع الهجومي ، الذي ينفذه رجال المقاومة البواسل، من مختلف الفصائل باقتدار دفع قيادة العدو لسحب (70) في المائة من قوات الاحتلال من مناطق شمال قطاع غزة (ثلاثة فرق) في الوقت الذي اعترف فيه المتحدث العسكري الصهيوني بعدم تمكن قوات الاحتلال من حسم المعركة مع كتائب القسام وفصائل المقاومة في مناطق شمال غزة .

4 – القيادة الصلبة والمتماسكة للمقاومة ، التي تدير الحرب بكفاءة نادرة وبأعصاب فولاذية في مختلف أرجاء القطاع، وفق خطط مرنة ومتحركة ، وتماسك هذه القيادة رغم الخذلان العربي الرسمي ، الذي يتوزع في معظم مفاصله بين أنظمة خائنة للشعب الفلسطيني وبين أنظمة متخاذلة ، ورغم دور سلطة تحمل اسم " السلطة الوطنية الفلسطينية" التي لعبت ولا تزال تلعب الخادم الأمين للاحتلال ، عبر دورها المخزي في التنسيق الأمني وقمعها لجماهير شعبنا في الضفة الفلسطينية... هذا

التماسك في القيادة عامل حاسم من عوامل إدامة المعركة على طريق الانتصار الحتمي ، وهزيمة العدوان وإفشال أهدافه .

5 – الحاضنة الشعبية للمقاومة : فالعدو الصهيوني رغم استمراره في مجازره ضد المدنيين غير المسبوقة في تاريخ الحروب ، وتدميره للمستشفيات وللبنية التحتية للقطاع ،وقطعه إمدادات الماء والكهرباء والغذاء والدواء ، وقصفه لأحياء بكاملها بقنابل

أمريكية يصل وزن بعضها طن من الديناميت ، ورغم ضرب القطاع بما يزيد عن 40 طناً من الصواريخ وقذائف المدفعية، بما يعادل أكثر من قنبلتين نوويتين ضربتا بهما مدينتا هيروشيما وناكازاكي في الحرب العالمية الثانية ، إلا أنه فشل في ضرب الحاضنة الشعبية للمقاومة ، فجماهير شعبنا في القطاع ظلت وفية للمقاومة ، حيث بتنا نشهد بالصوت والصورة أبناء شعبنا وهم يحملون الشهداء من بين الأنقاض يعلنون أنهم مع المقاومة وأنهم لن يغادروا القطاع إلا باتجاه العودة إلى مدنهم وقراهم في فلسطين المحتلة عام 1948.

ما يجب الإشارة إليه هنا ،أن بدء العدو هجومه البري في القطاعين الأوسط والجنوبي يواجه فشلاً ذريعا لا يقل عن فشله في الشمال ، رغم القصف الصاروخي الهائل لمدينة خان يونس ومحيطها ، ورغم الأحزمة النارية ، إذ أن قوات المقاومة في مدن دير البلح وخان يونس ورفح وفي المخيمات والبلدات المحيطة بها ، بدأت في استخدام ذات التكتيكات في القتال ، مستفيدة من استراتيجية الأنفاق التي تربط شما القطاع بجنوبه ، وهذه الاستراتيجية جعلت خطط العدو لفصل شمال القطاع عن وسطه ، وفصل الوسط عن الجنوب لا قيمة لها من الناحية العسكرية.

مقاربات انتقامية للعدو في مواجهة صلابة المقاومة وتماسك قيادتها

وفي مقابل تماسك المقاومة وصلابة قيادتها ، وتكتيكاتها المتقدمة في الدفاع والهجوم وجرأة مقاتليها في القتال وفق شعار ناظم " جهادنا إما نصر أو استشهاد" ، وفي مقابل انتصارات المقاومة في قطاع غزة ، التي ألحقت خسائر هائلة في صفوف قوات العدو وآلياته قدرها الخبراء العسكريون بما يزيد عن 3000 ما بين قتيل وجريح ، وبما يزيد 350 دبابة وآلية ، نرى قيادة العدو الصهيوني تتخبط في مواقفها وتتناقض بين مسؤول وآخر ، وتقدم سردية كاذبة حول خسائرها التي تخضع لرقابة محكمة من الرقيب العسكري الإسرائيلي ، حيث تزعم أن خسائرها على صعيد العسكريين لم تتجاوز 308 ما بين جندي وضابط ، وإصابة 1000 بجروح جراح (202) منهم خطيرة ...هذا كله من جهة .

ومن جهة أخرى يلحظ المراقبون تخبط في إدارة الحرب وقيادتها ، وهذا ما نلمسه في ظهور أعضاء المجلس العسكري " نتنياهو ، ووزير حربه يو آف غولانت ، ورئيس حزب المركز بيني غانتس " معاً على شاشة التلفاز ، كل يدلي بدلوه حول إدارة المعركة وسيرها وأهدافها ، ما يعكس التناقض بين أعضاء المجلس ، وكذلك التناقض بين المستوى العسكري والسياسي ، ناهيك أن تصريحات نتنياهو تعكس حالة من التخبط في تحقيق الهدف من الحرب ، فتارةً يعلن أن الهدف هو تدمير حركة حماس ، وتارة يتحدث عن تقويض سلطة حكومة حماس ، وتارةً يتحدث عن تدمير البنية التحتية والعسكرية للمقاومة ثم نراه بعد ذلك ، يعلن في إطار حكومة الكابينت المصغرة ، أنه أصدر تعليماته لجهاز الموساد ، بقتل كل من ينتمي لحركة حماس في الضفة والقطاع وفي الخارج ، بما في ذلك قطر وتركيا ، ما يعكس حالة من الارتباك والتخبط ، وأنه بأسلوب إدارته للحرب يعكس مصلحته الشخصية بشأن عدم الخروج من الحياة السياسية ، وعدم الذهاب للسجن بشأن قضايا الفساد التي تلاحقه ، في حال فشل العدوان في تحقيق أهدافه .

وأخيراً : في ضوء ارتباك القيادة العسكرية والسياسية ، وإدارتها للحرب في سياق ردود الفعل الارتجالية ، وعدم وجود خطة محددة للحرب... هذا (أولاً) (وثانياً) في ضوء التناقض بين الثلاثي " نتنياهو وغالانت وبيني غانتس " حول الأهداف السياسية من الحرب، ففي حين يحدد نتنياهو الهدف من الحرب إقامة منطقة عازلة في الشمال ، نرى يو آف غولانت يطالب باحتلال القطاع وإعادة بناء المستوطنات ، نرى بيني غانتس يؤكد هو الآخر على احتلال القطاع والدفع باتجاه تنفيذ مخطط الترانسفير ..(وثالثاً) وفي ضوء لجوء قيادات العدو إلى المقاربات الانتقامية، بالاستمرار في القصف السجادي لأحياء مدن ومخيمات وبلدات قطاع غزة ، تعويضاً عن هزائم قواتها في الميدان ، يمكننا الجزم بأن المعركة ستنتهي لمصلحة المقاومة بوقف إطلاق النار ، وخضوع العدو لشروط المقاومة بشأن تحرير الأسرى وفق معادلة الكل مقابل الكل ، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أيضاً إلى الأزمات المركبة ، التي بات الكيان الصهيوني يعيشها جراء الحرب ، والعوامل الدولية الضاغطة على الكيان لوقف العدوان على قطاع غزة ، الناجمة عن الثورة الشعبية العالمية المؤازرة للقضية وللمقاومة الفلسطينية، والمنددة بالعدوان وبالحركة الصهيونية.

وهذا الاستنتاج بشأن فشل العدو في تحقيق أهدافه وبشأن وقف إطلاق النار القادم وخضوع حكومة العدو لشروط المقاومة، أكدته الصحافة الصهيونية التي لا تخضع لرقابة العدو العسكرية ، على النحو الذي تخضع فيه القنوات التلفزيونية الإسرائيلية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى ما جاء في صحيفة يديعوت الصهيونية "أن (إسرائيل) ستضطر إلى قبول وقف إطلاق النار ، وأن لا انتصار في الأفق ، وأن أقوال نتنياهو عن حرب لفترة طويلة هي بديل تسويقي مكشوف لانتصار غير موجود" ، مؤكدةً أن السابع من أكتوبر الماضي ليس له تاريخ انتهاء ، ومشددةً على عدم القدرة على تصور حجم الرعب وأبعاد الضرر بالنسبة ل (إسرائيل)"..

انتهى

عن بوابة الهدف

في نقد الفكر اليومي للشغيلة التعليمة بالمغرب

شفيق العبودي

من حسنات حراك المدرسين الذي تشهده الساحة التعليمية منذ 5 اكتوبر 2023 بالمغرب أنه أتاح الفرصة للجميع لتناول قضية التعليم ومطالب الشغيلة التعليمية والمدرسة العمومية، سواء من خارج الجسم التعليمي (صحافة، مختصين تربويين، مدونين، اكاديميين، مؤثرين.... وحتى أناس بسطاء يملكون حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي...الخ) كل من زاويته، أو من داخل الجسم التعليمي، وهذا يعتبر شيئا ايجابيا بحيث تحول هذا الحراك إلى فرصة أمام كل مكونات المجتمع للانخراط في النقاش العمومي. لذلك أنا بدوري سأحاول في هذه الورقة ان أنخرط من داخل المعركة وسأسعى لأن أقف فيها على المنطق الذي يفكر عبره جزء كبير من أصحاب القضية (نساء ورجال التعليم) وخاصة بعض قادة الحراك، وسبل النجاح فيها، ولهذا الغرض سأسعى للإجابة عن الأسئلة الآتية: كيف تفهم الشغيلة التعليمية قضيتها؟ أو بمعنى آخر، هل تملك الوعي الحقيقي بما يحاك لها وعن المصير الذي ينتظرها جراء مخططات الدولة؟ وهل لديها فهما سديدا لما عليها القيام به لوقف هذه المخططات؟ باختصار، كيف يفكر المدرسون اليوم في معضلة التعليم والمخططات التي تسعى الدولة لتمريرها؟

لخوض أي معركة يقتضي أولا وقبل كل شيء الجواب عن الأسئلة التالية:

لماذا سنخوض هذه المعركة؟ وما الهدف الذي علينا تحقيقه من خوضها؟ وضد من سنخوضها؟ وبمن سنخوضها؟ إذن هذه اولى الأسئلة الواجب تَمَلُّك الإجابة عنها، طبعا المعركة التي انطلقت شرارتها يوم 5 اكتوبر 2023 اعتقد كانت واضحة الهدف الذي اجمعت عليه الشغيلة التعليمية وهو رفض النظام الاساسي الجديد مرسوم قانون 2.23.819، وبالتالي المطالبة بسحبه جملة وتفصيلا من أجل صياغة نظام اخر يستجيب لتطلعاتها، يبدو إذن أن الهدف من المعركة واضح وضوح الشمس منذ الوهلة الأولى ، لكن السؤال الذي ستختلف حوله الإجابات، وهو ضد من سنخوض هذه المعركة؟ او بصيغة اخرى من هو عدو الشغيلة التعليمية والذي دفع في اتجاه اخراج هذا المسخ (النظام الاساسي)؟ هل هو وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؟ أم الحكومة الحالية مجتمعة، ام الدولة بكل أركانها ومؤسساتها الظاهرة وغير الظاهرة، أم ان المانحين الخارجيين هم من يشكل عدوا للشغيلة؟

قبل دخول غمار أي معركة على أرض الواقع لابد من تشكيل وعي بها وبأهدافها وأدواتها والحلفاء والأصدقاء وحتى الأعداء الحقيقيين، بمعنى أخر لابد من امتلاك فكر ووعي شاملين حولها، وأي فكر يصلح ليكون نبراسا سديدا في هذا الشأن غير الفكر العلمي الذي يسعى إلى تَمَلُّك المعرفة بالواقع كما هو وليس كما يَمْثُل في خيالنا، وهنا يحضرني ما قاله المفكر اللبناني المهدي عامل في كتاب نقد الفكر اليومي "مهمة الفكر هي أن يَتَقَصَّد المعرفة في أشكالٍ من الكتابة يستحضر فيها غير المرئي من الموجود ليجعلَه مرئيا في لغة العلم والفن... وبين العلم والجهل لا يقف الفكر حائرا، ينتصر للأول، إلا إذا هَيْمَنَ فيه الجهل، فهو، إذْ ذَاك ليس بالفكر، بل عَدَمُه"، إذن الفكر العلمي الذي يقوم على التفكيك والتحليل والنقد والاستنتاج والتركيب والبرهان وحده القادر على استيعاب أي واقع وفهمه في أفق تغييره، فهل بمقدور الفكر اليومي السائد الآن في اوساط الغالبية العظمى من نساء ورجال التعليم وخاصة عند بعض قادة الحراك تفكيك قضية التعليم وفهمها فهما دقيقا؟ أطرح هذا السؤال ليس انتقاصا من قدرات هؤلاء بل بكل بساطة لأن أي فهم خاطئ لمشكلة/ قضية التعليم يعني تشخيص خاطئ وبالنتيجة وصفة خاطئة للعلاج، لذلك على الفكر أن ينحاز الى العلم بما يَقْتَضيه من تفكيك ونقد وتحليل وإعادة تركيب واستنتاج واستقراء وبرهان وربط في سياق العقل الجدلي، أما دون ذلك فمعناه فهم خاطئ للقضية او فهم جزئي لن يمنح أصحابها الصلابة والثبات في معركتهم، كما أن وحدة الفهم تمنح وحدة الطريق ووحدة المعركة، أما جزئية الفهم او تباينه فمن شأنه أن يَنْتُج عنه التباين في كيفية قيادة المعركة، وحتى التباين في الأهداف من المعركة.

إن المتأمل الآن في ما يُكْتَب عبر مجموعات الواتساب وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالشغيلة التعلمية سيكتشف أن الفكر المستشري والسائد مع استثناءات يبدأ باللغة لينتهي إليها لا غير، بحيث هناك كم هائل من الكلمات إن لم أقل سيل لكنه في أغلب الحالات لا يتجاوز حدود اللغة، مثلا الأغلبية تطالب بالوحدة، لكن السؤال المُغَيَّب أو الذي يغيب في النقاش هل هناك وحدة فهم ووحدة تنظيم ووحدة هدف؟ طبعا على المستوى الرومانسي الجواب جاهز وهو أننا ننتمي إلى نفس المهنة ولنا نفس المصلحة، لكن هذا الجواب بقدر ما هو واضح فهو ملتبس جدا، وأعطي فقط مثال على ذلك، أليس الناطق الرسمي باسم الحكومة حاليا هو رجل تعليم؟ ألا يوجد في البرلمان نساء ورجال تعليم وهم من قام بالتصديق على عديد القرارات والقوانين المستهدفة للشغيلة التعليمية؟ ألم يكن رئيس حكومة سابق رجل تعليم؟ إذن لا يكفي أن ننتمي لنفس القطاع حتى يكون مطلب الوحدة بديهيا بيننا، وأيضا هناك قول يتردد مفاده بأن الأساتذة لهم مطالب اجتماعية فقط ولا علاقة لهم بالسياسة، وبالتالي الرفض لأي تسييس لملف التعليم والنأي عن أي خطاب سياسي، أو القول لن نقبل الوحدة أو التنسيق مع أي نقابة باعتبارها سبب المشكل (النقابات باعت الماتش)، وترديد عبارة أن النقابات نفايات، وهي سبب ما نعانيه، دون القدرة على الفصل والتمييز بين النقابة كإطار ومكسب تاريخي بيد الشغيلة، وبين الممارسة النقابية لقياداتها البيروقراطية، وترديد بعض المصوغات الفكرية أننا نناضل بدون مرجعية سياسية أو ايديولوجية، وغيرها مما ينتشر في هذه الوسائط الاجتماعية معبرا عن طبيعة الفكر السائد في أوساط جزء كبير من الشغيلة التعليمة وهو بهذا يحاول أن يهيمن ويسود من أجل توجيه الاحتجاجات وتسقيفها.

بقراءة سريعة في مجمل هذا الفكر وخاصة لدى من يسعى لتزعم الحراك وقيادته، سيبدو أنه عاجز عن إدراك طبيعة الصراع ومن هم الأعداء الحقيقيين للشغيلة التعليمية نظرا لعدم امتلاكه لأدوات التحليل العلمية لواقع الصراع الطبقي وموقع المدرسة داخله ومن ثم دور المدرس وموقعه في هذا الصراع وحتى داخل المدرسة، أو أنه فكر يتعامى لأنه منحاز ويخدم الذين يدفعون له، إنه فكر لا يحب التعقيد يعشق البساطة فقط، لأنها تريحه، لذلك فإنه يميل إلى الاختزال والتبسيط والبداهة، ويتجنّب الاقتراب من المفاهيم في حال تعبيرها عن الحركة والتناقضات، لكنه بهذا يُسَوّق لصورة المدرسين الانتهازيين الباحثين عن تحسين وضَعهم المادي وفقط على حساب قضايا مجتمعية مهمة وعلى رأسها ضرب الخدمة العمومية وحتى حق الأجيال اللاحقة في الوظيفة العمومية، وهذا من شأنه عزلهم عن أصدقائهم الحقيقيين في معركة إسقاط النظام الأساسي الجديد الذي هو بالمناسبة حلقة متقدمة من حلقات الإجهاز على الوظيفة العمومية ومجانية التعليم العمومي. بالمناسبة لا يمكن فصل الفكر السائد لدى الغالبية العظمى من نساء ورجال التعليم عن الفكر السائد مجتمعيا والذي هو بالأساس في مجمله فكر الطبقة السائدة وما يميزه أنه يدعو إلى الانهزامية والاستسلام، إنه فكر خائف رجعي خرافي ينحو نحو الانتهازية بصاحبه (تَخْطيني غيرْ أَنَا وتْجي فِينْ مَا بْغَاتْ، الوَاحد هو اللّي يْشُوفْ مَصْلَحْتُو، سَبَقْ الميمْ تَرْتَاحْ، إذَا مَصْلَحْتَكْ عَنْد الكلْبْ قُلُو سيدي، سيّسْ مْعَاهْ حتى تَقْضي حَاجْتَكْ، تْمَسْكَنْ حتَى تَتْمَكَنْ....الخ) هذه نماذج من شعارات يتبناها العديد من أفراد المجتمع باعتبارها فكرا موجها لممارستهم ومعهم شريحة كبيرة من المدرسين، إذن هو فكر انتهازي وصولي يقوم على ضرب كل قيم الاستقامة والاستحقاق والشفافية والوفاء والتضحية، وهذا يؤكد ما قاله المهدي عامل بهذا الشأن "لا حياة لفاقد الحياة، فإنْ ألحّ، استحالت عنده الحياة توقاً إلى ما مات، أو ما يشبه الذات في لغة تُؤَسْطِر الماضي وترفعه إلى المطلق" وذلك توقا إلى محاولةٍ فهم الواقع بتبني أسطورة الماضي، وعندما يسعى بعض قادة الحراك التعليمي إلى محاولة اختزال الصراع في حقل التعليم بكونه قضية تدبيرية وفقط مرتبطة بشخصية وزير جاء وأخر مضى محاولين نفي عنها كونها قضية سياسية طبقية فإنهم يُكَوّنُون بذلك فكراً يتسلّح بالوهم ويلجأ إليه، وبالوهم يصطَنع التنابذ بين السياسة وبين باقي الحقول الأخرى، وهؤلاء بفعلهم لا يدركون أنّهم يلغون بجرّة قلم صراع الطبقات الذي هو السياسة في جوهره. وبذلك يصير الفكر اليومي السائد فكرا جبانا ملتبسا وعدميا، لأن لا مصلحة له في الوضوح، وكل من يسعى إلى الشرح والتوضيح يتعرض للهجوم من قبل هؤلاء بدعوى أن مشكلة التعليم بسيطة ويكفي أن نتوحد ونتكتل وتبتعد عنا النقابات حتى تستمع لنا الحكومة ومعها الوزارة وتتجاوب مع مطالبنا المشروعة، لأن الدولة نفسها تردد أن التعليم هو أساس التنمية وهو القضية الثانية على سلم ترتيب الاولويات في البلاد، يا لها من رومانسية نضالية وهنا تحضرني مقولة لينين "لقد كان الناس وسيظلون أبدا، في حقل السياسة، أناسا سذجا يخدعهم الآخرون ويخدعون أنفسهم، ما لم يتعلموا استشفاف مصالح هذه الطبقات أو تلك وراء التعابير والبيانات والوعود الأخلاقية والدينية والسياسية والاجتماعية "، ولتحقيق هذا الإرتباك على مستوى الفهم لطمس حقيقة الصرع يعمد أصحابنا هؤلاء إلى الهجوم المركّز على العقل العلمي في التاريخ والاقتصاد والسياسة، الذي يمكن أن يعبر عن نفسه من داخل الشغيلة لشيطنة أصحابه واتهامهم بخدمة أجندة سياسية ومحاولة لتحوير المعركة التي هي في نظر اصحابنا بسيطة، هنا يجد الفكر الضحل موطأ قدم لأنه يدغدغ مشاعر العامة التي كما قلنا تَمْقُت التعقيد وتركن الى البساطة نظرا لهيمنة الوعي الحسي العاطفي عليها، وفي هذا الفكر تقوم الخطابة مقام البحث والتحليل باعتبارها وجهاً آخر للإنشاء اللغوي، لذلك تجده وهو يحاول أن يحلّل الأفكار والظواهر يرتبك، لأنه ينطلق، في تحليله ذاك، من جهله لمعاني المصطلحات والمفاهيم، فيستعملها بغير دقّة ووضوح، أو بصورة مغايرة لمضامينها الحقيقيّة كرفع شعار (حرية كرامة عدالة اجتماعية) دون استيعابه في عمقه باعتباره شعارا سياسيا، وأيضا (هذا تعليم طبقي أولاد الشعب في الزناقي) وغيرها من الشعارات التي تصدح بها خناجر الشغيلة وهي تحتج لكن غالبيتها لا تدرك معانيها، ببساطة لأنها تحمل فكرا يكره التحليل والفهم، ويحقد على العقل خاصة النقدي، وحتى انخراط البعض في المعركة مبني على الانبهار بالأحداث الكبيرة انبهاراً يشل قدرته على التحليل، فَيَميلُ مع الحدث كيفما يميل، ولا يحلّل، بل يؤكّد، لأنّه في عَجلة مِنْ أمره والعجلة هنا تكمن في تسويق موقف أننا في غضون الأسبوع المقبل سنرغم الحكومة على الاستجابة لمطالبنا اذا استمرت وحدتنا واستمر اضرابنا وتصعيدنا فيه، فهل بمثل هكذا تفكير سننتصر في معركتنا؟

أكاد أجزم القول بأن الانتصار في هذه المعركة رهين بإقامة فهم حقيقي بقضية التعليم باعتبارها قضية طبقية لبناء أليات الرد وامكاناته، وبالتالي لابد من استيعاب الخلفية السياسية لكل المخططات المُنَفّذة في هذا القطاع، فما هي هذه المخططات وهذه الخلفية؟

لم يعد خافيا اليوم عن أحد بأن الدولة تستهدف تفكيك الوظيفة العمومية وإعادة هيكلتها بدء بالتكوين والتوظيف والتأجير والترقية والرقابة والتسيير وصولا إلى التقاعد. ويأتي ذلك في سياق تنفيذ لجملة من الاتفاقيات السرية وحتى العلنية التي أبرمتها الدولة المغربية منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، بعضها مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوربي >>

لقاء وطني تشاوري حول سبل مناهضة مخطط التعاقد والاقصاء من الشغل وتسقيف سن الولوج للمهنة التعليم

بدعوة من اتحاد شباب التعليم بالمغرب المنضوي تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم – التوجه الديمقراطي، انعقد لقاء وطني تشاوري يوم الاحد 3 دجنبر2023 حضرته العديد من المنظمات والإطارات والتنسيقيات الشبابية والمكافحة، وقد عرف اللقاء بعد تناول ممثلة عن اتحاد شباب التعليم بالمغرب كلمة تضمنت سياق اللقاء ودواعيه المتمثلة في مستجدات وتطورات الظرفية الحالية المتسمة بالهجوم على مكتسبات الشعب المغربي وفي مقدمتها مكتسبات الشبيبة المغربية وسبل النضال الوحدوي للتصدي لهذا الهجوم خاصة فيما يخص مناهضة مخطط التعاقد والاقصاء من الشغل وتسقيف سن الولوج للمهنة التعليم في 30 سنة، تداول ممثلو وممثلات الهيئات الحاضرة في سبل توحيد نضالات كافة الإطارات والتنسيقيات الشبابية، مستحضرين/ات كافة المطالب التي تناضل من أجلها سواء تلك المشتركة فيما بينها أو الخاصة بكل مكون، وبعد نقاش مسؤول ومفعم بالروح الوحدوية واستحضار طبيعة المرحلة الحرجة التي يمر منها المغرب، خلص اللقاء إلى ما يلي:

– تثميننا مبادرة اتحاد شباب التعليم بالمغرب من طرف جل المكونات الحاضرة للقاء.

– دعوتنا كل الفئات الشابة المعطلة بالبلد وجميع القوى المناضلة، للالتحاق بالمبادرة التي هي مفتوحة في وجه كل الفعاليات الشبابية هيئات وأفراد.

– رفضنا لجل المخططات والقرارات الرامية لتعميم البطالة أو فرض الهشاشة في الشغل (تسقيف سن الولوج لمهنة التعليم في 30 سنة، الإعلان عن عدد محدود من المباريات، فرض مخطط التعاقد المكرس للهشاشة..).

– التأكيد على ان شدة الهجوم الحالي على حقوق الشبيبة المغربية وفي مقدمتها حقها في شغل قار ومستقر، يستلزم بالضرورة توحيد الجهود بين مختلف الفعاليات والإطارات والتنسيقيات الشبابية.

– استعدادنا المبدئي على الانخراط في نضال شبابي وحدوي ضد البطالة والهشاشة.

– تضامننا المبدئي واللامشروط مع حراك الشغيلة التعليمية، واستعدادنا التام للانخراط بكل روح شبابية كفاحية في كل الخطوات التي تخوضها، وتأكيدنا على الحضور في مسيرات الأقطاب التي دعا لها التنسيق الوطني لقطاع التعليم يوم 6 دجنبر بكل من مدينة طنجة ومراكش وفاس.

– تشكيل لجنة متابعة وطنية بين المكونات الحاضرة لمتابعة الخلاصات الصادرة عن اللقاء التشاوري.

عن المكونات الحاضرة في اللقاء:

– اتحاد شباب التعليم بالمغرب، المنضوي تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم – التوجه الديمقراطي.
– الجمعية المغربية لحقوق الانسان.
– جمعية أطاك المغرب.
– الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.
– حركة الشبيبة الديمقراطية التقدمية، شبيبة الاشتراكي الموحد.
– شبيبة النهج الديمقراطي العمالي.
– تنسيقية الانصاف لحاملي شواهد الماستر.
– التنسيقية الوطنية لطلبة وخريجي المدارس العليا للأساتذة وكلية علوم التربية المقصيين من مباراة التعليم بسبب تسقيف السن.
– التنسيقية الوطنية للمعطلين حاملي الشواهد العليا تخصص أمازيغية.
– التنسيقية للوطنية للأساتذة واطر الدعم المفروض عليهم التعاقد.
– فصيل طلبة اليسار التقدمي.

<<< وبعضها الآخر مع الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار ما يسمى باتفاقيات التبادل الحر، نموذج برنامج "ميدا" الذي يستهدف تكييف الاقتصاد والتشريع المغربيين مع قواعد منظمة التجارة الدولية. وهي قواعد مفروضة على الشعب المغربي كما أوضح المفكر محمد الدريج ولم يستشر في نقاشها وهي سارية المفعول منذ 1995م تنفيذا لاتفاقية GUATT، ومن بين هذه القواعد أيضا الاتفاقية العامة للخدمات AGCS التي تهدف إلى تسليع المرافق العمومية وتشجيع المنافسة، ومن بين الاتفاقيات السرية هناك اتفاقية جديدة حول تجارة الخدمات أفصحت عنها الوثائق المسربة من طرف موقع "ويكيليكس" في أبريل 2014م، ويتعلق الأمر بتعميق ليبرالية الاتفاق العام حول تجارة الخدمات وفتح المجال أكثر لهيمنة الرأسمال على الخدمات العمومية، ويسمى هذا الاتفاق ب:"الاتفاق حول تجارة الخدمات" أو ما يسمى ب "TIS"، ويطمح هذا الأخير إلى الحد من الحواجز التي تمنع وتعرقل استثمارات الشركات الكبرى في مجال الخدمات و تبسيط الإجراءات لاستحواذ الشركات على القطاع العام، و يهدف أيضا إلى تكريس مرونة التشغيل وإصلاح التعليم لكي يصبح في خدمة المقاولات المغربية والأجنبية الوافدة في إطار السوق الحرة وعولمة الرأسمال. هذه القيود استسلمت لها الدولة المغربية مقابل خدمات الديون المتراكمة منذ بداية عقد الثمانينيات حتى اليوم، وهنا يأتي مخطط التعاقد الذي يهدف الى تصفية الوظيفة العمومية باعتباره قرار سياسي وليس قرارا مستقلا لوزير أو حكومة متعاقبة، وقد سبقته مخططات وقرارات شبيهة، نذكر من بينها المنشور الثلاثي القاضي بتشغيل العرضيين خلال نهاية التسعينيات من القرن الماضي، و قرار تشغيل أساتذة بالعقدة بتاريخ 3 غشت 2009 وقرار فصل التكوين عن التوظيف موسم 2015/2016، وكلها قرارات تسعى تحقيق نفس الهدف ألا هو التنصل من التشغيل في الوظيفة العمومية، في إطار الاستجابة للسياسات المملاة من أطراف خارجية، وتنفيذا لبرامج التقويم الهيكلي المنطلقة بداية الثمانينيات مرورا بالانصياع التام لتوصيات البنك العالمي وتقريره الشهير لسنة 1995م حول المغرب (الذي طالب بضرورة تخفيض نفقات التعليم، واستعمال المال العام على محدوديته من أجل أن يصبح المحرك الأساسي للقطاع الخاص) وأضيف إليه تقرير سنة 2016 بعنوان " المغرب في أفق 2040"، مرورا باتفاقيات التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية التبادل الشامل مع الاتحاد الأوربي التي تنص على منع استنساخ الأدوية وفتح التعليم والصحة للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالقطاع العام ، ثم اتفاقيات شراكة أخرى تم إبرامها مع المؤسسات المالية الأجنبية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. بالمحصلة الذي يتحكم في سياسة البلاد ليس هم السياسيون المغاربة بل جهات أجنبية خاصة المانحين منهم، وبالتالي محاولة تجنب الارتطام بهذه الحقيقة معناه تبني سياسة النعامة التي تعمل على دفن رأسها في الرمال معتقدة بذلك أنها خبأت نفسها وحجبته عن أي تهديد، وهي سياسة لن تفيد الشغيلة في صراعها الوجودي هذا، ببساطة لأن ذلك كمن يعالج السرطان بمسكن الحمى الدوليبران، لأن حرب الدولة ضد الوظيفة والمدرسة العموميتين لم تنطلق الآن بعد فرض النظام الأساسي الجديد يوم 27 شتنبر 2023، بل تم التخطيط له منذ التقويم الهيكلي بدية الثمانينات من القرن الماضي وتم ترسيمه وتسطيره بالميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999م بحيث تنص المادة 135 منه بالحرف على ما يلي: يتم تنويع أوضاع المدرسين الجدد من الآن فصاعدا، بما في ذلك اللجوء للتعاقد على مدة زمنية تدريجية قابلة للتجديد على صعيد المؤسسات والأقاليم والجهات وفق القوانين الجاري بها العمل.

وأيضا جاء في نص الظهير الشريف رقم 1.58.008 الذي يحتوي على القانون العام للوظيفة العمومية وبالضبط في الفصل 6 مكرر: "يمكن للإدارات العمومية أن تشغل أعوانا بموجب عقود وفق الشروط و الكيفيات المحددة بموجب مرسوم "، ويضيف نفس الفصل "لا ينتج عن هذا التشغيل في أي حال من الأحوال حق الترسيم في أطر الإدارة".

وقد صادق مجلس الحكومة يوم 24 يونيو 2016 على مرسوم يحدد بموجبه شروط و كيفيات التشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية و ذلك حسب ما جاء به قانون 50.05 .

ومن أجل التأكيد أيضا على خيار الدولة فقد نص المخطط الاستعجالي سنة 2009 على ما يلي : "سوف تتم مراجعة أشكال التوظيف إذ ستجري على مستوى كل أكاديمية على حدة، وفق نظام تعاقدي على صعيد الجهة"

إنه مخطط طويل الأمد ومعد منذ مدة عبر إخراج ترسانة قانونية الهدف منها شن حرب طبقية حقيقية ضد الموظفين والوظيفة العمومية وأيضا ضد المرفق العمومي ومنه المدرسة. وقد عمدت الدولة إلى سلك تكتيك ماكر وذلك بتمرير المخطط جرعة جرعة، وصولا إلى تمريره بالكامل، هذا التكتيك يعد من إحدى توصيات البنك الدولي التي عملت بها الدولة المغربية منذ بداية ثمانينات القرن الماضي لتفادي الرد الاحتجاجي المعمم على سياساتها، والهدف المراد تحقيقه هو تخفيض كلفة الأجور وجعلها غير مرتبطة بالأقدمية، بل بالمردودية المُفْتَرَى عليها زُوراً، وذلك بتفعيل العمل بمشاريع المؤسسات، والانفتاح على مصادر أخرى للتمويل، وإدخال المنافسة بين المؤسسات التعليمية "المدرسة الرائدة" نموذجا، والعمل بنفس المنطق المعمول به في المقاولات والشركات الصناعية والتجارية، بحيث يصبح دور الدولة مقتصرا فقط على تحديد الأهداف الكبرى وتفويض قرارات التدبير في إطار اللامركزية واللاتمركز للفاعلين المستقلين والتملص التدريجي من تمويل الخدمة العمومية بقطاع التعليم، بل العمل على بيعها للخواص أو في أفضل الحالات دفع الأمهات والآباء نحو الأداء مقابل الاستفادة من خدمة التعليم.

لهذا اختم بالقول أنه بدون تَمَلُّك هذا الوعي وهذا الفكر الذي يستحضر التاريخ بشكل علمي عوض أن يقيم الصراع بين الخير والشر، فإن معركة الشغيلة التعليمة ستكون أشبه ما تكون بالسفينة التي تبحر بدون بوصلة والتي مآلها من دون شك الضياع وفقدان الوجهة هذا إذا لم ترتطم وتتحطم وسط البحر، ووجهة الشغيلة حاليا هي اسقاط المخططات الطبقية "النظام الأساسي الجديد مرسوم قانون 2.23.819" وقانون الإطار 51.17، الذين يهدفان إلى تسليع التعليم وخوصصته والقضاء على الوظيفة العمومية وتحويل المدرسين إلى عبيد وفقراء.

العرائش في 28 نونبر 2023

صمت من أجل غزة

محمود درويش

خاصرتها بالألغام.. وتنفجر.. لا هو موت.. ولا هو انتحار

إنه أسلوب غزة في إعلان جدارتها بالحياة

منذ أربع سنوات ولحم غزة يتطاير شظايا قذائف

لا هو سحر ولا هو أعجوبة، إنه سلاح غزة في الدفاع عن بقائها وفي استنزاف العدو

ومنذ أربع سنوات والعدو مبتهج بأحلامه.. مفتون بمغازلة الزمن.. إلا في غزة

لأن غزة بعيدة عن أقاربها ولصيقة بالأعداء.. لأن غزة جزيرة كلما انفجرت وهي لا تكف عن الانفجار خدشت وجه العدو وكسرت أحلامه وصدته عن الرضا بالزمن.

لأن الزمن في غزة شيء آخر.. لأن الزمن في غزة ليس عنصراً محايداً إنه لا يدفع الناس إلى برودة التأمل. ولكنه يدفعهم إلى الانفجار والارتطام بالحقيقة. الزمن هناك لا يأخذ الأطفال من الطفولة إلى الشيخوخة ولكنه يجعلهم رجالاً في أول لقاء مع العدو.. ليس الزمن في غزة استرخاء ولكنه اقتحام الظهيرة المشتعلة.. لأن القيم في غزة تختلف.. تختلف.. تختلف.. القيمة الوحيدة للإنسان المحتل هي مدى مقاومته للاحتلال هذه هي المنافسة الوحيدة هناك.

وغزة أدمنت معرفة هذه القيمة النبيلة القاسية.. لم تتعلمها من الكتب ولا من الدورات الدراسية العاجلة ولا من أبواق الدعاية العالية الصوت ولا من الأناشيد. لقد تعلمتها بالتجربة وحدها وبالعمل الذي لا يكون إلا من أجل الإعلان والصورة.

إن غزة لا تباهي بأسلحتها وثوريتها وميزانيتها إنها تقدم لحمها المُرّ وتتصرف بإرادتها وتسكب دمها. وغزة لا تتقن الخطابة.. ليس لغزة حنجرة.. مسام جلدها هي التي تتكلم عرقاً ودماً وحرائق.

من هنا يكرهها العدو حتى القتل. ويخافها حتى الجريمة. ويسعى إلى إغراقها في البحر أو في الصحراء أو في الدم. من هنا يحبها أقاربها وأصدقاؤها على استحياء يصل إلى الغيرة والخوف أحياناً. لأن غزة هي الدرس الوحشي والنموذج المشرق للأعداء والأصدقاء على السواء.

ليست غزة أجمل المدن..

ليس شاطئها أشد زُرقة من شواطئ المدن العربية

وليس برتقالها أجمل برتقال على حوض البحر الأبيض.

وليست غزة أغنى المدن..

وليست أرقى المدن وليست أكبر المدن. ولكنها تعادل تاريخ أمة. لأنها أشد قبحاً في عيون الأعداء، وفقراً وبؤساً وشراسة. لأنها أشدنا قدرة على تعكير مزاج العدو وراحته، لأنها كابوسه، لأنها برتقال ملغوم، وأطفال بلا طفولة وشيوخ بلا شيخوخة، ونساء بلا رغبات، لأنها كذلك فهي أجملنا وأصفانا وأغنانا وأكثرنا جدارة بالحب.

نظلمها حين نبحث عن أشعارها فلا نشوهن جمال غزة، أجمل ما فيها أنها خالية من الشعر، في وقت حاولنا أن ننتصر فيه على العدو بالقصائد فصدقنا أنفسنا وابتهجنا حين رأينا العدو يتركنا نغني.. وتركناه ينتصر ثم جفننا القصائد عن شفاهنا، فرأينا العدو وقد أتم بناء المدن والحصون والشوارع.

ونظلم غزة حين نحوّلها إلى أسطورة لأننا سنكرهها حين نكتشف أنها ليست أكثر من مدينة فقيرة صغيرة تقاوم

وحين نتساءل: ما الذي جعلها أسطورة؟

سنحطم كل مرايانا ونبكي لو كانت فينا كرامة أو نلعنها لو رفضنا أن نثور على أنفسنا

ونظلم غزة لو مجّدناها، لأن الافتتان بها سيأخذنا إلى حد الانتظار، وغزة لا تجيء إلينا، غزة لا تحررنا، ليست لغزة خيول ولا طائرات ولا عصي سحرية ولا مكاتب في العواصم، إن غزة تحرر نفسها من صفاتنا ولغتنا ومن غزاتها في وقت واحد وحين نلتقي بها ذات حلم ربما لن تعرفنا، لأن غزة من مواليد النار ونحن من مواليد الانتظار والبكاء على الديار.

صحيح أن لغزة ظروفاً خاصة وتقاليد ثورية خاصة، ولكن سرّها ليس لغزاً: مقاومتها شعبية متلاحمة تعرف ماذا تريد (تريد طرد العدو من ثيابها)

وعلاقة المقاومة فيها بالجماهير هي علاقة الجلد بالعظم. وليست علاقة المدرس بالطلبة.

لم تتحول المقاومة في غزة إلى وظيفة ولم تتحول المقاومة في غزة إلى مؤسسة. لم تقبل وصاية أحد ولم تعلق مصيرها على توقيع أحد أو بصمة أحد. ولا يهمها كثيراً أن نعرف اسمها وصورتها وفصاحتها لم تصدق أنها مادة إعلامية، لم تتأهب لعدسات التصوير ولم تضع معجون الابتسام على وجهها.

لا هي تريد.. ولا نحن نريد.

من هنا تكون غزة تجارة خاسرة للسماسرة، ومن هنا تكون كنزا معنوياً وأخلاقيا لا يقدر لكل العرب.

ومن جمال غزة أن أصواتنا لا تصل إليها، لا شيء يشغلها، لا شيء يدير قبضتها عن وجه العدو، لأشكال الحكم في الدولة الفلسطينية التي سننشئها على الجانب الشرقي من القمر، أو على الجانب الغربي من المريخ حين يتم اكتشافه، إنها منكبّة على الرفض.. الجوع والرفض والعطش والرفض والتشرد والرفض والتعذيب والرفض والحصار والرفض والموت والرفض.

قد ينتصر الأعداء على غزة (وقد ينتصر البحر الهائج على جزيرة قد يقطعون كل أشجارها)

قد يكسرون عظامها

قد يزرعون الدبابات في أحشاء أطفالها ونسائها وقد يرمونها في البحر أو الرمل أو الدم ولكنها

لن تكرر الأكاذيب ولن تقول للغزاة: نعم

وستستمر في الانفجار

لا هو موت ولا هو انتحار، ولكنه أسلوب غزة في إعلان جدارتها بالحياة

وستستمر في الانفجار

لا هو موت ولا هو انتحار، ولكنه أسلوب غزة في إعلان جدارتها بالحياة

ثقافة التغيير

في تثمين الإطناب

نورالدين موعابيد

قسم البلاغيون العرب البلاغة إلى ثلاثة علوم: ع.المعاني، ع.البديع، ع.البيان، وفرعوا كلّا فروعا سموها مباحث. والطريف المعجب، المغرب أنهم اعتدوا اعتدادا ذا بال ببلاغة: الإيجاز، المساواة، الإطناب على الرغم من أن الإطناب في اللاوعي الثقافيّ مستكره، مذموم، لا يرقى إلى إرضاء أفانين القول، ولا إلى الثالوث الثر وهو: الاستمالة، التأثير، الإقناع. وبما أن الموضوع فضفاض، لا يحيط به إلا من نذر نفْسه للبحث المضني، فإن بؤرة اهتمام كاتب هذه السطور، هي رفع الظلم والتجري عن مفهوم الإطناب، ومحاولة إنصافه، ومن ثمة تخليصه من أسر تمثلات متعسفة، أبقته في الحضيض الأسفل، أصابته سهامها المسمومة، القاتلة، مستندة إلى تصور قدحيّ ترسب في اللاوعي الثقافيّ..، بل إن توظيفه لابس مفهوما آخر هو مفهوم الاستطراد، وشتان الدلالتان، لأن الاستطراد هو الإبحار أو التحليق من حقل معرفيّ إلى آخر يخالفه، أو يضاده، وربما يناقضه، كما هو معروف في كتابات أبي عمرو الجاحظ.. أما الإطناب فهو استرسال وتمديد يؤكد بهما الكاتب/القائل ما يكتبه/يقوله بخصوص موضوع واحد، وكأني به يضارع مهارة التوسيع/التوسّع. والواقع أن هذا التوسيع/التوسع لم يحظ به النثر؛ إذ اعتبر إحدى خصوصيات القريض، لذلك قال صاحب "العمدة في محاسن الشعر ونثره"، ابن رشيق القيروانيّ، إنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره.. فالاقتصاد مذموم إلا من الشعراء

ولم يفت أولئك البلاغيين حتى ما تقذى به عين المتتبع، فما كان من أغلبهم سوى الاستقواء المنهجيّ بالمبدإ النفيس: "مطابقة الكلام مقتضى الحال"، الذي صِيغ صوغا آخر:"لكل مقام مقال." ولعل مما يفعّل مفهومنا جماليات دوال اللغة و مداليلها انسجاما واتساقا، وفق ما في هذه اللغة من إبدالات واختيارات يوفرها علم الأسلوب (الأسلوبية). والظاهر أن الإطناب قد يحقق سلطته، ويؤكد جاذبيته. وعندي أن الحقل السياسيّ، في المجتمعات التي لم تؤسس بعد عصر أنوارها، حقل يوائم "الإطناب" لأنه يتيح فيضا من المقاربات، ويسمح بتجريب غير يسير من الآليات الإجرائية، والأدوات المنهجية، بالإضافة إلى انفتاحه الممتد على الحقول السوسيواقتصادية، والثقافية الأخرى بلا تخوم، فلا يخشى حينئذ الثغور.. ومن "مسلمات" الفكر الماديّ، الجدليّ أن يتحول الكم إلى كيف. وسبق أن قلت في مقال سابق إننا لا نطنب-عادة- إلا فيما نفتقده، و نتطلع إلى امتلاكه، فدونك، أيها القارئ الأريب، كم أطنبنا في مُساءلة الديمقراطية، و كم كتبنا عن الكرامة، والحرية، والعدالة الاجتماعية، ومعاناة الشعوب المضطهدة..، فهل يدعي مدع أن ذلك كاف، شاف؟! وليست فيك حاجة إلى تذكر أن تحليل الكل مرتهن بتحليل الجزء/الأجزاء. نحو قول"لوكاش": "إن مسألة التاريخ، هي تاريخ المسألة".....

وفي إشارات علماء البلاغة ما يفيد أن لمفهوم الإطناب مفاهيم مجاورة من قبيل الاعتراض، الاحتراس، الغلو والتذييل.. مما يشي بأن مبحثنا في هذه المساهمة، ليس من البذخ الفكريّ في شيء.. ومن شك/شكك في جدوى الإطناب فليستحضر وظائفه في بلاغة التواصل، لعل ذلك يسعفه وهو يحلل مختلف أنواع الخطاب، فيقوده إلى التأويل، لأن الخطاب مُسيّس، مُؤدلج مهما ادعى من حيادية، و/أو زعم من استقلالية. ولوحظ أن خطابات "كاسترو" كانت تتجاوز في الخطاب الواحد سبع ساعات. وأكاد أزعم أن الصراع تأجج بين الإطناب والإيجاز، أما المساواة فلم ترجح كفتها.. وقد عرّف فريق البلاغة بأنها هي الإيجاز.. وتواتر القول المشهور: "ما قلّ ودلّ."

حاولت هذه المساهمة النسبية إضاءة مبحث بلاغيّ لم تنصفه سلوكات بعض المهتمين بالتنشئة البلاغية، لم يكلف صاحبها نفسه عناء التقصي والاستغراق، وإنما اكتفى بالومضة العابرة، واللمحة المعبرة.

نونبر 2023.

حوار مع كيم بويكس Quim Boix الكاتب العام للاتحاد الدولي لنقابات المتقاعدين وأصحاب المعاشات

ضيف هذا العدد هو الدكتور كيم بويكس Quim Boix، مناضل نقابي وسياسي إسباني عضو قيادي بالاتحاد الدولي للنقابات FSM (أسس بباريس في 3 أكتوبر 1945)، وكاتب عام الاتحاد الدولي لنقابات المتقاعدين وأصحاب المعاشات UIS R&P (أسس في أبريل 2011). وهو دكتور هندسة، متقاعدعمره 78 سنة، وهو ابن لاثنين من المعلمين المناهضين لفرانكو. لقد كان نقابيًا منذ التاسعة عشرة من عمره (اعتقل 11 مرة، وعذب 3 مرات، وطرد من 8 شركات، وأدين مرتين من قبل المحاكم الدكتاتورية الإسبانية لفرانكو..). مناضل شيوعي، في 1981 بالمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي الكاتالاني كان ناطحات رسميا باسم "لا للشيوعية الأوروبية" لكنها فازت بالأغلبية.. حاليا كيم بويكس قيادي بالحزب الشيوعي لشعب كاطالانيا PCPC.

أجري الحوار معه مباشرة على هامش تواجده بالندوة الإفريقية الثانية ل UIS R&P التي استضفتها الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي في 22 و23 نونبر 2023 بالرباط.

1 – مرحبا الرفيق كيم Quim أنت نقابي وسياسي، وأنت من مؤسسي نقابة اللجان العمالية في إسبانيا، ما هي تجربتك باختصار في المجال النقابي والسياسي...، وما هي التغييرات داخل الاتحاد الدولي للنقابات FSM، الذي ترتبط فيه عدة نقابات بأحزاب اشتراكية ديمقراطية؟

أولا، أود أن أشكر جريدة النهج الديمقراطي العمالي على أسئلتها التي ستساعد القراء على معرفة آرائي الشخصية حول كل من الاتحاد الدولي للنقابات FSM والاتحاد الدولي لنقابات المتقاعدين وأصحاب المعاشات التابع له.

إن تجربتي على مدى 60 سنة من النضال النقابي والسياسي تؤكد حاجة الطبقة العاملة إلى التنظيم النقابي والسياسي. إن قادة حكومات العالم الرأسمالي منظمون حقًا ومنسقون جيدًا، ويتبعون المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي FMI، وهو الرأس المرئي للمافيا التي توجه (من خلال التحكم بالحكومات والقوانين) الرأسمالية (التي هي ليست سوى الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى).

لقد ولدت الحركة النقابية لمواجهة استغلال الطبقة العاملة. لقد أوضح كارل ماركس بوضوح واقع الرأسمالية وحاجة الطبقة العاملة (الطبقة الوحيدة التي تنتج الثروة) لمواجهة الاستغلال. لقد شرح لينين بوضوح ما يجب على الطبقة العاملة أن تفعله، ووضعه موضع التنفيذ، ومع ثورة السوفييتات البلشفية، وضع الأسس لبناء الاشتراكية والشيوعية في العالم.

لقد أظهر النضال ضد الرأسمالية، وخاصة النضال ضد الفاشيين (بجميع أنواعهم)، القدرة الكبيرة للطبقة العاملة على أن تكون الطبقة الحاكمة في المجتمع. لقد أتاحت دكتاتورية البروليتاريا، التي أنشأها الحزب الشيوعي السوفييتي، عقودًا من دون استغلال رأسمالي، مما جلب فتوحات للطبقة العاملة والجماهير الشعبية لم يسبق لها مثيل من قبل.

لقد قامت الأحزاب الشيوعية في العالم بتنسيق تلك المعارك إلى حدود سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، ثم جاءت هذه الخيانة في أعقاب البيريسترويكا، وعودة الرأسمالية في العديد من البلدان.

لقد خضع قادة بعض النقابات الكبرى للطبقة العاملة والجماهيرية، مثل CCOO الإسبانية (اللجان العمالية) وCGIL الإيطالية، لإرادة قادة الشيوعية الأوروبية، ولم تعد هذه النقابات مدافعة عن الطبقة العاملة.

2 – كيف ترى مشكلة الوحدة النقابية على المستوى العالمي؟ نجد الطبقة العاملة منقسمة بين Confédération Syndicale Internationale CSI وFédération syndicale mondiale FSM، ما هي مفاهيم توحيد الطبقة العاملة عالميا؟

تم تمويل هذا التقسيم للمنظمات النقابية من قبل قادة الرأسمالية.

ولد الاتحاد الدولي للنقابات FSM في 3 أكتوبر 1945، لتوحيد جميع نقابات العالم، ولكن بالفعل في مؤتمرها الأول قام الديمقراطيون الاشتراكيون (وخاصة نقابات شمال أوروبا) بكسر وحدة الطبقة العاملة من خلال التصويت ضد الاتفاق على إدانة الاستعمار.

في المؤتمر الثاني للاتحاد الدولي للنقابات (1949 FSM) قالت النقابات التي يقودها الديمقراطيون الاشتراكيون لا لإدانة الناتو (NATO) الذي ولد للتو. وبعدها مباشرة أسسوا "الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة CISL". وكما أثبت تاريخ الصراع الطبقي بشكل جيد للغاية، لم يكن لدى CISL أبدا أي شيء "حر"، لأنها قبلت دائما أوامر قادة الرأسمالية (الذين شكروها بالإعانات المقدمة من الدول الرأسمالية) وأرباب العمل.

غيرت CISL اسمها في عام 2006 وأصبحت CSI الكنفدرالية الدولية للنقابات ولكنها تحمل نفس الميثاق الاجتماعي النقابي، الذي ينكر وجود الصراع الطبقي.

لذا فإن وحدة الكنفدرالية الدولية للنقابات CSI مع الاتحاد الدولي للنقابات FSM غير ممكنة، إذا لم تتغير CSI بشكل جذري، وتتحول إلى مدافعة عن مصالح العمال، بدلا من الدفاع عن مصالح أصحاب العمل.

في بعض الأحيان، عندما يناضل العمال على نطاق واسع، يبدو أن قادة الكنفدرالية الدولية للنقابات يدعمون مطالب العمال العادلة.

باختصار، فقط الأهداف والمطالب المفيدة للطبقة العاملة هي التي يمكن أن تؤدي إلى وحدة جميع النقابات.

وبالطبع سيتفق اتحاد النقابات العالمي FSM دائما مع الحد الأقصى من الوحدة إذا كانت الأهداف هي تعزيز مكتسبات العمال.

فالوحدة وحدها، دون أهداف إيجابية، تؤدي إلى هزيمة الطبقة العاملة.

3 – ما هي معايير العضوية في الاتحاد الدولي للنقابات FSM؟

للانضمام إلى الاتحاد الدولي للنقابات FSM من الضروري قبول اتفاقيات مؤتمرات هذه المنظمة العظيمة، والتي يمكن أن نلخصها بالقول إنها المنظمة النقابية العالمية الوحيدة المناهضة للرأسمالية والإمبريالية، والتي تمارس التضامن الأممي، وتدين الصهيونية.

يوجد اليوم في الاتحاد الدولي للنقابات FSM 330 نقابة طبقيّة من 130 دولة في 5 قارات، من بين آخرين الجامعة الوطنية للتعليم FNE في المغرب.

في المجمل، من خلال النقابات العضوة، يجمع الاتحاد الدولي للنقابات FSM وينسق اليوم أكثر من 115 مليون عامل.

عندما تريد نقابة جديدة الانضمام إلى FSM نطلب منها تقديم 3 وثائق:

1. رسالة تبرر الطلب.

2. نظامها الأساسي (لمعرفة ما إذا كان عملها ديمقراطياً وطبقياً ونضالياً جماهيرياً)؛ و...

3. ملخص لنضالاتها من أجل الدفاع عن الطبقة العاملة في بلادها.

ستجد جميع المعلومات حول FSM بعدة لغات على الموقع الرسمي للاتحاد الدولي للنقابات: wftucentral.org

4 – في سياق هجوم أصحاب العمل والرأسمالية على الحريات النقابية، ما هي التدابير التنظيمية والسياسية التي يجب اتخاذها لبناء العمل النقابي الطبقي والنضالي؟

من المؤكد أن هناك اليوم هجمات كبيرة من قبل أصحاب العمل، والحكومات الرأسمالية، على الحريات النقابية، وهي هجمات تسهلها نقابات التعاون الطبقي

les syndicats de collaboration de classe

(حيث توقع اتفاقيات مع الحكومات والرأسماليين تتراجع عن الحقوق التي اكتسبها العمال بعد نضالات كبيرة).

وفي مواجهة هذا، هناك انتعاش حقيقي للقدرة الكفاحية للنقابات الطبقية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النضالات الكبرى والإضرابات المهمة التي تطورت في القارات الخمس: مثلا 14 يومًا من الإضراب العام الوطني في فرنسا في الأعوام 2022-2023، والإضرابات في الولايات المتحدة الأمريكية التي أعطت زيادة بنسبة 30٪ في الأجور في قطاع السيارات. وفي الهند العمال الزراعيون المضربون البالغ عددهم 200 مليون عامل/ة الذين أوقفوا القوانين المناهضة للعمال التي فرضتها حكوماتهم، والإضرابات الوطنية العامة في البيرو ضد سجن رئيس دولتهم عبر مؤامرة دبرتها الإمبريالية، والنضالات في أفريقيا وأستراليا، وما إلى ذلك.

لذا فإن الإجراءات التنظيمية والسياسية التي يجب علينا نحن النقابات الطبقية اتخاذها هي:

1) تنمية النقابات المناهضة للرأسمالية والإمبريالية، من خلال زيادة عدد العمال المنتسبين إليها؛

2) تطوير نضال أيديولوجي كبير لتوفير التدريب النقابي

والسياسي لأكبر عدد من العمال/ات الموظفين/ات (وبهذا الصدد فقد أنشأ الاتحاد الدولي للنقابات FSM "معهد العمال الدولي IOI" لهذا الغرض (موقعه الإلكتروني هو:

www.theoryandpraxis.eu/

3) تنظيم النضالات من أجل تحسين الحقوق النقابية وظروف العمل، ودعوة أكبر عدد ممكن من النقابات للمشاركة؛

4) نشر نضالات الطبقة العاملة في بلادنا؛

5) التعبير عن التضامن الأممي مع نضالات العمال في البلدان الأخرى؛

6) دعوة كافة التنظيمات الشعبية لدعم نضال الطبقة العاملة؛

5 – وأخيرا ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه المتقاعدون وأصحاب المعاشات للمساهمة في دعم النقابات الطبقية والمساهمة في التغيير؟

المتقاعدون وأصحاب المعاشات، حتى آخر يوم في حياتهم، هم جزء من الطبقة العاملة، ضدا على ما يريده أرباب العمل والحكومات الرأسمالية والموالية لها.

سنناضل ونكافح دائمًا جنبًا إلى جنب مع صفنا أي مع طبقتنا.

نحن نمثل، بشكل أو بآخر، 20% من سكان العالم، و30% من المواطنين الذين لهم حق التصويت. لكن لا ينبغي لهذه القوة أن تنظم نفسها كحزب سياسي (منفصل عن بقية الطبقة العاملة) يترشح للانتخابات، بل يجب أن تدعم المنظمات السياسية التي من الواضح أنها مناهضة للرأسمالية ومعادية للإمبريالية.

يجب أن يكون هدفنا الرئيسي هو تنظيم أكبر عدد ممكن من الأشخاص، جنبًا إلى جنب مع النقابات الطبقية أو داخلها (حسب قوانين كل بلد).

ولهذا السبب قرر المؤتمر السادس عشر للاتحاد الدولي للنقابات FSM (الذي عقد في أثينا، اليونان) في أبريل 2016 إنشاء منظمة عالمية لـ للمتقاعدين وأصحاب المعاشات، وهي الوحيدة الموجودة، نظرًا لأن النقابات الديمقراطية الاجتماعية لم تكن قادرة على تنظيم منظمة مماثلة.

نحن إذن الصوت الوحيد المعترف به من قبل مكتب العمل الدولي (BIT)، وفي كل عام ندين القضايا والمشاكل الخطيرة التي يواجهها المتقاعدون وأصحاب المعاشات في مؤتمر منظمة العمل الدولية (OIT).

في كل عام، في الأول من أكتوبر، نقوم بتنظيم نضالات المتقاعدين وأصحاب المعاشات، في 80 دولة في القارات الخمس حيث قمنا بتنظيم هذه الفئات.

بفضل مساعدة الجامعة الوطنية للتعليم FNE المغربية، المنتسبة إلى اتحاد النقابات العالمي FSM وأيضا إلى الاتحاد الدولي لنقابات المتقاعدين وأصحاب المعاشات UIS des PeR، عبر إتحاد متقاعدي التعليم بالمغرب UREM التابع ل FNE، عقدنا بالرباط الندوة الإفريقية الثانية لمنظمات المتقاعدين وأصحاب المعاشات PeR. وشارك في هذا المؤتمر ما يقرب من 20 دولة من خلال نقاباتهم ومنظماتهم.

يمكنكم قراءة نتائج هذا المؤتمر على موقع:

pensionistas.info

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع

تدعو لتنظيم تظاهرات حاشدة بمختلف المدن والمراكز

اجتمعت السكرتارية الوطنية بمقر الهيأة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط يوم السبت 2 دجنبر 2023، إذ ناقشت مستجدات القضية الفلسطينية ونشاط الجبهة وآفاق العمل. ولعل تجدد العدوان وحرب الإبادة الجماعية على غزة بعد 7 أيام من الهدنة وتبادل جزء من الأسرى المدنيين خلالها، أهم تطور في هذا المجال. أما في القدس وعموم مناطق الضفة الغربية فقد تصاعد القمع والاعتقال والتقتيل ليصل مستويات غير مسبوقة من طرف قوات الاحتلال ومعها قطعان المستوطنين المسلحين. لقد تجدد العدوان بضوء أخضر من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي تلف وراءها باقي أطراف الإمبريالية الغربية (أوروبا واليابان).

اقرأ أيضا: نقابة الصحفيين الفلسطينيين: 67 شهيداً نتيجة العدوان الصهيوني منذ 7 اكتوبر الماضي

ويتضح أن العدو الصهيوني يعمل جاهدا على تكثيف وتسريع أعمال الإبادة وجلاء السكان نحو جنوب القطاع طمعا في تحقيق إنجازات ينقذ من خلالها ماء الوجه. ولازال التواطؤ هو السمة العامة والجوهرية للمنتظم الدولي والأنظمة العربية والإسلامية العميلة وعلى رأسها الأنظمة المطبعة.

غير أن أهداف العدو تتكسر على صخرة صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة المدعومة من طرف المقاومة اللبنانية واليمنية والعراقية وتضامن شعوب المعمور قاطبة وهي العوامل الأساسية الكفيلة بترسيخ طوفان الأقصى كنصر تاريخي لا رجعة فيه.

انطلاقا مما سبق فإن السكرتارية الوطنية:

تظاهرات حاشدة من مسيرات ووقفات واعتصامات بمختلف المدن والمراكز القروية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وهو اليوم الذي تزامن مع الاعلان عن التطبيع الرسمي للعلاقات بين النظام المغربي والكيان الصهيوني.

1. تحيي عاليا كافة مكونات الشعب المغربي وقواه الحية بتضامنه الواسع والمتنوع والمتواصل ومقاطعته لعدد من المقاولات والعلامات التجارية بل وانتصاره في معركة مقاطعة ماك دونالد وستار بوكس وتقدمه نحو هزم كارفور.

2. تؤكد على المزيد من تكثيف التظاهرات التضامنية وحملات المقاطعة الاقتصادية والمزج بينهما تحت شعار "أوقفوا حرب الإبادة، أوقفوا التطبيع" وتدعو في هذا الصدد إلى:

× تنظيم تظاهرات حاشدة من مسيرات ووقفات واعتصامات بمختلف المدن والمراكز القروية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وهو اليوم الذي تزامن مع الاعلان عن التطبيع الرسمي للعلاقات بين النظام المغربي والكيان الصهيوني. هذا مع تنظيم تظاهرة مركزية أمام مقر البرلمان بالرباط يوم الأحد 10 دجنبر 2023 على الساعة الخامسة مساء (17h).

× تنظيم اليوم الوطني الرابع عشر، يوم 22 دجنبر، بتنظيم تظاهرات مماثلة في كافة الفروع والمناطق وذلك بمناسبة الذكرى الثالثة لتوقيع اتفاقية التطبيع المشؤومة.

- عاشت فلسطين حرة مستقلة.
- النصر للمقاومة.
- يسقط التطبيع مع الكيان الصهيوني.

السكرتارية الوطنية: في 2 دجنبر 2023

الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب

رغم أنف جبهة العدو، فقد عادت القضية الفلسطينية لتحتل موقع الصدارة وفي قلب القضايا الدولية

تداولت السكرتارية الوطنية للشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب في اجتماعها العادي المنعقد يوم الإثنين 4 دجنبر 2023 أهم التطورات على الساحة الدولية والمبادرات النضالية التي تزمع القيام بها في الأيام والأسابيع القادمة.

هكذا بعد طرد فرنسا وقواتها العسكرية من مالي، حقق هذا البلد انتصارا ثمينا بتحرير مدينة كيدال من الميليشيات الإرهابية يوم 14 نونبر المنصرم، كما يتقدم بخطى واثقة نحو دحر جيوب الإرهاب في مناطق أخرى.ونتيجة للهزائم التي تلقتها في النيجر وبوركينا فاسو ومالي، تعمل الإمبريالية الفرنسية على التمركز في البنين وهو ما يفسر زيارة قائد هيأة الأركان الفرنسي إلى هذا البلد في 8 دجنبر الجاري.

وعقدت مجموعة السبعة، التي تعتبر مركز الإمبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، قمتها الأخيرة بهيروشيما يوم 29 نونبر المنصرم. ويتضح من البيان الصادر عن القمة أنها أجمعت مرة أخرى على الانحياز التام للكيان الصهيوني، قاعدتها الأمامية بالمنطقة، والذي يتجلى بالخصوص في: (- التأكيد على حق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها وعن مواطنيها مقابل وصف فصائل المقاومة بالإرهاب؛ - المطالبة بإطلاق الأسرى الصهاينة ومعاونيهم لدى المقاومة وتجاهل إطلاق سراح كافة المعتقلين الفلسطينيين لدى الاحتلال؛ - تجاهل أي كلام عن الأبارتهايد وقانون القومية اليهودي العنصري الذي يتناقض مع أبجديات الديمقراطية التي تتشدق بها مكونات هذه المجموعة الاطلسية الاستعمارية؛ - غض الطرف عن الممارسات العنصرية الإجرامية اليومية للاحتلال في الضفة الغربية والقدس والمسجد الأقصى وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 48 اتجاه الفلسطينيين الذين يتعرضون بشكل متصاعد لجرائم القتل العمد فقط لكونهم عرب، بتواطؤ مع الشرطة والقضاء؛ - تهديد المقاومة اليمنية التي تقوم، إلى جانب المقاومة اللبنانية والعراقية، بقصف العدو الصهيوني وحجز سفنه في البحر الأحمر كما تقصف القواعد العسكرية الأمريكية، دعما للمقاومة الفلسطينية؛ - تجاهل الشرعية الدولية، على علاتها، عند الحديث عن حل الدولتين المزعوم، الذي تم دفنه بعد 30 سنة من الحوارات الخاوية في إطار اتفاقية أسلو المشؤومة، وخاصة ما يتعلق بالحدود والقدس والمستوطنات وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي اقتلعوا وطردوا منها)؛

ورغم أنف جبهة العدو، فقد عادت القضية الفلسطينية لتحتل موقع الصدارة وفي قلب القضايا الدولية وتحظى باهتمام ودعم شعبي غير مسبوق على الصعيد العالمي.

إن السكرتارية الوطنية للشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب:

1 - تحيي عاليا صمود الشعب الفلسطيني، واحتضانه لمقاومته الباسلة، كما تحيي إقدام وشجاعة المقاومة اللبنانية واليمنية والعراقية، والتضامن الواسع لشعوب العالم وضمنها شعبنا المغربي، وتؤكد عزمها على المساهمة في تعميق هذا العمل لكسر جبهة العدو وتأجيج التناقضات في صفوفها وتكبيدها المزيد من الخسائر عبر المقاطعة الاقتصادية للمقاولات والعلامات التجارية التي تتعامل مع الكيان الصهيوني.

2 - تؤكد عزمها على مواصلة التشهير بالتطبيع والمطبعين مع الكيان الصهيوني المجرم حتى إسقاطه وسن قانون بتجريمه.

3 - تثمن التقدم الذي أحرزته مالي وبوركينا فاسو والنيجر في التخلص من هيمنة الإمبريالية الفرنسية، كما تثمن الانتصارات التي حققتها مالي على المرتزقة الإرهابيين الذين كانت ولازالت تحركهم الأيادي الخفية للإمبريالية لتأبيد سيطرتها على المنطقة ونهب خيراتها.

4 - تعبر عن دعمها للقوى التقدمية في البنين في نضالها ضد أي تواجد عسكري لفرنسا في هذا البلد الذي يسود فيه نظام رجعي عميل لها.

5 - تعبر عن استعدادها للتنسيق مع كل القوى المناهضة للإمبريالية والصهيونية والرأسمالية المتوحشة والاستبداد ومن أجل بيئة سليمة وكافة حقوق الإنسان للجميع.

السكرتارية الوطنية: 4 دجنبر 2023

من وحي الأحداث

هذه السنة 10 دجنبر يكتسي طابعا أشمل لحقوق المواطن الكادح

التيتي الحبيب

في يوم 10 دجنبر من كل سنة تخلد الحركة الحقوقية في المغرب وعبر العالم يوم العالمي لحقوق الإنسان من أجل فضح الخروقات التي تقوم بها الأنظمة الاستبدادية في حق مواطناتها ومواطنيها. تسلط الأضواء على المعتقلين السياسيين وقضايا حرية الرأي والتعبير وجميع الممارسات القمعية المسلطة على المعارضة السياسية.

بالمغرب ستنضاف إلى هذه الوقفات والمسيرات المنددة بالاعتداءات المتواصلة على حقوق الإنسان، وعلى استمرار الدولة في الاعتقالات في صفوف المعارضين، وتسخير القضاء في إصدار الأحكام الجائرة في حقهم واستمرار المعاملات الحاطة من كرامة الإنسان في المعتقلات والسجون؛ إلى كل ذلك، ستنضاف مسيرات ووقفات الحركات الاجتماعية المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها الحق في الأرض والماء واستغلال الغابات والأراضي الجماعية، ومنع مصادرتها من أصحابها الأصليين وتفويتها تحت جنح الظلام وبطرق احتيالية إلى ملاكين عقاريين أجانب ومنهم الخليجيون والصهاينة. كما ستخرج جماهير شعبية للمطالبة بالحق في الخدمات الاجتماعية وتوفير البنيات التحتية الضرورية للعيش في المناطق المهمشة في الجنوب (تاسريرت مثلا) وفي المغرب الشرقي أو بمناطق الريف، وحتى في وسط المغرب المتضرر من الجفاف وتقنين توزيع مياه الأنهار والوديان.

سيلتحق بهذه الحركات الاحتجاجية ضحايا الزلزال بالحوز ومنطقة تارودانت، لأنهم ضحايا منسيون ومهملون في وقت هم في أشد الحاجة إلى الدعم والتعويض عن السكن في هذه الفترة من السنة، وقت البرد والثلج وتقلبات الطقس الخطيرة.

ستكون مناسبة 10 دجنبر هذه السنة، مناسبة تندمج فيها مطالب ضحايا الاستبداد السياسي الرازحون تحت الاعتقال بسبب التعبير والتنظيم مع ضحيا الفساد الإداري والاحتكار لملكية وسائل الإنتاج وفي الأبناك وفي المواد الأساسية لعيش جماهير شعبنا؛ كما سينضاف إليهم ضحايا المافيات العقارية ناهبة الأملاك والممتلكات.

ولأن المناسبة شرط فإن 10 دجنبر سيكون هذه السنة أيضا مناسبة التنديد بما تقوم به الصهيونية من إبادة جماعية في حق الشعب الفلسطيني كرد على النهوض الكفاحي النوعي الذي دشنه طوفان الأقصى. إن جماهير شعبنا تدرك العلاقة الحميمية التي وصلتها الدولة البوليسية ببلادنا في التطبيع المجرم مع أعداء الإنسانية الصهاينة. إنها تحتمي بهم وتتقوى بخبرتهم، وهم يخترقون الشعوب ويعزلون الثورة الفلسطينية.

فبمناسبة 10 دجنبر نحيي جميع القوى المناضلة والتي سترفع صوتها عاليا للتنديد بما تتعرض له من ظلم واعتداء على حقوقها المشروعة. ومن جانبنا نعلن عن دعمنا ووقوفنا المبدئي مع جميع المظلومين والمضطهدين في المغرب وفي فلسطين وعبر العالم.